النبي صمويل: متوارية في وضح النهار

AL-HAQ ©
2018

P.O.Box: 1413
54 Main Street 2nd & 3rd Fl. - Opp. Latin Patriarchate
Saint Andrew's Evangelical Church - (Protestant Hall)
Ramallah - West Bank - Palestine

تأليف: ماريا فرح
تحرير: سوزان باور ومها عبد الله
الناشر: الحق © جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9950-327-75-7

يمكن استخدام أي اقتباس لغاية 500 كلمة من دون الحصول على موافقة شريطة إعطاء إسناد واضح. لا يجوز إعادة إنتاج اقتباسات أطول أو فصول كاملة أو أقسام من هذه الدراسة أو نقلها على أي نحو أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالنسخ أو التسجيل أو غير ذلك، أو تخزينها بأي نظام استرجاع من أي نوع، دون موافقة خطية صريحة من "الحق".

صورة الغلاف: الحق © 2018

شكر

تتوجه المؤلفة بالشكر إلى:

عمران الرشق،
مها عبد الله، سوزان باور، أسيل أبو بكر،
مونتسي فيرير، وائل أبو نعمة،
هديل حنيطي، أصالة أبو خضير
على مساهماتهم في البحث وصياغة هذا التقرير.

وشكر خاص إلى نوال بركات وسكان النبي صموئيل كافة، على ترحيبكم
بـ"الحق" ومشاركتنا تجاربكم.

جدول المحتويات

22ملخص تنفيذي 5

القسم الأول - قرية النبي صموئيل 6

1. الخلفية 6

2. الظروف المعيشية لسكان النبي صموئيل 12

أ. حركة الناس والبضائع 13

ب. التخطيط والبناء في النبي صموئيل 19

ج. الحياة العائلية والثقافية 26

د. فرص الحصول على التعليم 30

هـ. فرص العمل وسبل العيش لسكان النبي صموئيل 33

و. الحصول على الرعاية الصحية والعوامل الأساسية المحددة للصحة 36

3. النقل الممنهج لسكان النبي صموئيل 40

أ. النقل القسري المباشر 40

ب. النقل القسري غير المباشر 41

القسم الثاني - تحويل النبي صموئيل إلى حديقة وطنية 45

1. السياق 45

2. تشكيل الـ "حديقة" 46

3. انتهاكات القانون الدولي المتعلقة بـ "الحديقة الوطنية" 51

أ. الاستيلاء على الأراضي وإعلان القرية حديقة وطنية 51

ب. تدمير بيوت السكان في عام 1971 52

ج. أعمال التنقيب وتدمير الممتلكات الثقافية 52

د. الحق في الحياة الثقافية 54

الخلاصة 57

التوصيات 58

ملخص تنفيذي

النبي صموئيل قرية فلسطينية صغيرة في الضفة الغربية .وتعتبر منطقة ذات أهمية استراتيجية. ومع أنه لم يتم شملها ضمن الحدود الموسعة لبلدية القدس، إلا أنها أصبحت هدفا مباشرًا للسلطات الإسرائيلية بُعيد الاحتلال عام 1967، حيث تبادل مسؤولون إسرائيليون مراسلات عديدة تناقش كيفية السيطرة على القرية، بما في ذلك من خلال الاستيطان فيها. إحدى هذه الخطط نفذت في عام 1971، عندما هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بيوت الفلسطينيين المجاورة للضريح الذي يزعم بأنه يعود للنبي صموئيل، ورحّلت سكانها إلى منطقة تبعد بضع مئات من الأمتار عنه، حيث لم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى بيوت ومباني مهجورة تعود لأهالي القرية ممن فروا خلال حرب 1967.

استمر استهداف القرية وازداد تركيزا في العقود اللاحقة عبر تصنيفها من قبل إسرائيل ضمن منطقة "ج" بموجب اتفاقيات أوسلو، وكـ "حديقة وطنية" في عام 1995. ونتيجة لذلك، يواجه سكان النبي صموئيل قيوداً مشددة مفروضة على البناء واستخدام الأراضي. وزيادةً على العراقيل التي يواجهها سكان القرية أصلاً، أدى إنشاء إسرائيل لجدار الضم إلى عزل القرية ووضعها شرقي الخط الأخضر وغربي الجدار. وتسببت القيود على الحركة وإمكانية الوصول الناجمة عن الجدار والسياسات والممارسات الإسرائيلية الأخرى في خلق ومفاقمة مجموعة من العقبات الأخرى أمام نيل السكان لحقوقهم الأساسية. وفي المجمل، يواجه السكان بيئة قسرية تدفع إلى رحيلهم من النبي صموئيل. يهتم القسم الأول من هذا التقرير في تفصيل محنة السكان هذه وي قدم لمحة عن حياتهم اليومية كما وردت على ألسنتهم.

وبينما تأتي آثار الاحتلال على الفلسطينيين في الصدارة، إلا أن الطريقة التي تسعى فيها إسرائيل إلى إثبات حضورها لها من الأهمية ما يجعلها تستحق الدراسة. وبناء على ذلك، يناقش القسم الثاني من التقرير اعتبار إسرائيل القرية "حديقة وطنية." فبإقدامها على ذلك، تشدد إسرائيل على الأهمية الدينية المزعومة للقرية، وقد نفذت في هذا السياق أعمال تنقيب هناك على ما يبدو لتجد ما يؤيد سيطرتها على الأرض. وعلى الرغم من ورود تناقضات واضحة في الرواية الإسرائيلية، فإن وجود القرية واستهداف سكانها يبقيان غير واضحين للعيان.

ولذلك فإن التقرير لا يسعى فقط لإيصال صوت أهالي النبي صموئيل وعرض الآثار الشاملة للاحتلال الإسرائيلي، لكنه يهدف أيضاً إلى تسليط الضوء على التناقضات الحادة بين الرواية الإسرائيلية العامة وواقع ممارساتها. وتتجلى هذه التناقضات بصورة صارخة ضمن مساحة القرية (بين "الموقع الأثري" والمنطقة المسكونة)، وربما بشكل أهم في كيفية تطور الرواية تلك مع مرور الوقت. حيث أن نقاش المسؤولين الإسرائيليين حول "مستوطنة" النبي صموئيل، وإخلاء سكانها مباشرة في أعقاب احتلالها عام 1967، يبقى سياسة قائمة ، حتى وإن عُدلت الأساليب.

القسم الأول - قرية النبي صموئيل

1. الخلفية

سميت قرية النبي صموئيل [1] Nabi Samwil على اسم النبي صموئيل، الذي يزعم أن ضريحه موجود في أرض القرية، وبالتحديد في قلب مسجد القرية. وبغض النظر عن أهميتها الدينية المزعومة، فإن الموقع الاستراتيجي للقرية على قمة جبل بالقرب من القدس، شهد العديد من الغزوات والمعارك. [2] في عام 1099، أطلق الصليبيون على القرية اسم "جبل الفرح"، لأنها كانت المكان الأول الذي شوهدت القدس منه. [3]

في التاريخ الحديث بقيت النبي صموئيل هدفاً رئيسياً للغزو. فخلال حرب عام 1967 فرّ الكثير من سكان القرية الذين كان يبلغ عددهم ألفاً إلى الأردن، وبقي منهم حوالي 200 فقط.[4] وبعد الحرب أصبحت إسرائيل السلطة القائمة باحتلال الأرض الفلسطينية، بما فيها النبي صموئيل. واعتبرت القرية شأنا ذا أهمية استراتيجية مباشرة، ورغم أن تضاريس النبي صموئيل تجعلها من أعلى القمم في المنطقة إلا أن إسرائيل لم تقم بشملها ضمن الحدود الموسعة لبلدية القدس.[5] ونوقشت هذه المسألة بإسهاب بين السلطات الإسرائيلية والمسؤولين الإسرائيليين؛ ففي رسالة إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية "غولدا مائير" عام 1972، على سبيل المثال، ذكر الوزير الإسرائيلي من دون حقيبة "يسرائيل غاليلي" أن خطأ قد وقع في 26 حزيران/يونيو 1967 عندما استثنيت النبي صموئيل من القدس التي جرى ضمّها، وبأنها ستكون عرضة لمخاطر سياسية إن لم يتمّ جعلها مأهولة بالسكان.[6]

---

1 هناك طرق مختلفة لكتابة "النبي صموئيل في مراجع مختلفة، لكن لغرض هذه الدراسة تم اعتماد "النبي صموئيل" باللغة العربية و"Nabi Samwil " باللغة الانجليزية

2 على سبيل المثال، وقعت معارك حاسمة في النبي صموئيل عام 1917 بين القوات البريطانية والعثمانية. ريتشارد قلب الأسد أيضا شاهد القدس لأول مرة من قمة جبل النبي صموئيل خلال غزوته الفاشلة. انظر (بالإنجليزية):

Eastward: Travels in Egypt, Palestine and Syria, Norman Macleod, 1869, p.170, available at

https://books.google.com/books?redir_esc=y&id=i-IjmYYvILEC&q=samuel#v=snippet&q=neby&f=false.

3 Nabi Samwuel Jerusalem, This Week in Palestine, February 2008, available at:

http://archive.thisweekinpalestine.com/details. php?id=2395&ed=150&edid=150

4 قدّم هذه الأرقام سكان حاليون في النبي صموئيل خلال مقابلات أجرتها معهم مؤسسة الحق. وأفاد السكان أن أفرادا كثيرين اختبأوا في كهوف قريبة وعادوا إلى النبي صموئيل بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب. ومع أن تقريرا لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» صدر في 2014 أفاد بأن تعدادا عسكريا إسرائيليا سَجّل بقاء 66 من السكان عام 1967، فقد ذكر تقرير للأمم المتحدة عام 1971 أن أكثر من 200 من السكان جرى إجلاؤهم بعد عام 1967. انظر: الجيش الإسرائيلي يخنق قرية فلسطينية يعتزم تحويلها لموقع سياحي، هيومن رايتس ووتش، 4 شباط/فبراير 2014، متاح على https://www.hrw.org/ar/news/2014/02/04/252638;

5 تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، تشرين الأول/أكتوبر 1971، A/8389، الفقرة 48(ج)('1')، متاح على

https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/858C88EB973847F4802564B5003D1083

5 المدير السابق لمنطقة القدس في وزارة الإسكان الإسرائيلية، شماريا هوكوهين، نُقل عنه قوله بأن "الجميع اعتبر القدس الموحدة بمثابة مدينة حدودية وبأن حدودها مثل حدود دولة إسرائيل. ماذا كان يمكن فعله لمنع المدافع الأردنية أخذ مواقع مجددا في النبي صموئيل؟" انظر: (بالانجليزية) The Politics of Jerusalem Since 1967, Michael Dumper, p.110, see also p.279 FN 58.

6 رسائل: يسرائيل غاليلي (Yisrael Galili) إلى رئيسة الوزراء غولدا مائير، 10 تشرين الأول/أكتوبر 1972، المستودع الرقمي للوثائق الخاصة بالصراع لـ"عكيفوت" (معهد لبحث الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني)، الوثيقة 9169.

وقد أدرك "غاليلي" هذا "الخطر" في وقت مبكر، حيث قام وغيره باستهداف القرية مباشرة بعد الاحتلال عام 1967 بسياسات الاستيلاء على الأراضي،[7] وخطط لتأسيس مستوطنة سكنية في المنطقة.[8] وفي مذكرة بتاريخ 4 آذار/مارس 1971، كتب "غاليلي" أن الحكومة الإسرائيلية ستتخذ خطوات محددة من أجل السيطرة على أراضي النبي صموئيل، بما فيها: تدمير المباني الفارغة في القرية، والتفاوض مع العائلات الباقية، وعددها 11، بغية إخلائها، وبذل الجهود لشراء أراضي القرية من قاطنيها.[9] وبعد عدة أسابيع، في 22 آذار/مارس 1971، وصلت قوات عسكرية إسرائيلية من دون سابق إنذار إلى النبي صموئيل مصطحبة معها جرافات وهدمت 52 بيتاً يقع بالقرب من المسجد.[10] ومن الجدير بالذكر أن الـ "11 عائلة" كانت عائلات ممتدة وذكر أنها كانت تضم 200 شخصا.[11] وجرى توثيق الهدم من قبل مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جمعية الهلال الأحمر الوطنية الأردنية:

"... أود إعلامكم أنه، وبحسب بعثتنا في الضفة الغربية، فإن قرية النبي صموئيل دُمرت بالفعل من قبل قوات مسلحة إسرائيلية بتاريخ 22 آذار/مارس 1971.... رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد نافيل، أرسل مؤخراً رسالة إلى السيدة غولدا مائير عبر فيها عن بالغ قلق لجنة الصليب الأحمر الدولية إزاء تدمير المباني في الأراضي المحتلة. في هذه الرسالة، التي أرسلت في نهاية أيار/مايو، يؤكد على الآثار السلبية لعمليات التدمير تلك على العائلات وأكد مجدداً موقف لجنة الصليب الأحمر الدولية - الذي بالفعل جرى التعبير عنه مرات عديدة في السابق - بشأن ما تشكله من انتهاك خطير للمبادئ الإنسانية."[12]

بعد ذلك، أجبر السكان المشردون على اللجوء إلى البيوت والمباني المهجورة العائدة للأشخاص الذين هربوا من القرية عام 1967، والواقعة على بعد بضع مئات الأمتار شرقي المسجد.

---

7 «في عام 1970 جرت مصادرة أراضي إضافية، مملوكة غالبيتها للعرب، في قلنديا، ومنطقة النبي صموئيل (خارج الحدود الموسَّعة)، والنبي يعقوب، وصور باهر، وشعفاط. وعلى الرغم من إشارة الإسرائيليين إلى استعدادهم تعويض مالكي الأراضي المتضررين، إلا أنه في معظم الحالات قد رفض العرب العرض، معللين ذلك بأن القبول سيشرعن المصادرة.» انظر: (بالانجليزية)

Jerusalem: Some Aspects of a Complex Problem, National Foreign Assessment Center, United States Central Intelligence Agency, May 1978, p.6, available at https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/1978-05-01.pdf.

أيضا، في عام 1971، متحدث باسم الصندوق القومي اليهودي أفاد بأن الصندوق القومي اليهودي كان يشتري على مدار العامين السابقين في «النبي صموئيل، والقدس، وكتلة عتصيون.» المرجع الوارد في الحاشية 4 أعلاه، تقرير لجنة الأمم المتحدة، الفقرة 48 ب ('3').

8 انظر طلب مستوطنة يهودية في منطقة رام الله - النبي صموئيل، 31 آب/أغسطس 1969، ورسالة من وزير العدل إلى مكتب رئيسة الوزراء، 6 كانون الثاني/يناير 1970، المستودع الرقمي للوثائق الخاصة بالصراع لـ «عكيفوت».

9 مذكرة يسرائيل غاليلي (Yisrael Galili) حول مستوطنة النبي صموئيل، 4 آذار/مارس 1971، وثيقة المستودع الرقمي للوثائق الخاصة بالصراع لـ "عكيفوت" رقم 6623.

10 رئيس بلدية القدس السابق في حزيران/يونيو 1967، روحي الخطيب، أرسل مذكرة إلى الأمم المتحدة في عام 1971، تناولت بالتفصيل تجريف 52 بيتا. الحاشية 4 أعلاه، تقرير لجنة الأمم المتحدة، الفقرة 48 ج ('1'). مصادر أخرى أوردت هدم ما بين 30 إلى 46 بيتا. انظر: الحاشية 4 أعلاه، تقرير «هيومن رايتس ووتش»، و الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، الأمين العام للأمم المتحدة، 14 أيلول/سبتمبر 2012، A/67/372، متاح على https://undocs.org/ar/A/67/372

11 الحاشية 4 أعلاه، تقرير الأمم المتحدة، الفقرة ج('1'). سكان حاليون في النبي صموئيل خلال مقابلات أجرتها معهم مؤسسة الحق ذكروا أيضا أن حوالي 200 من السكان كانوا متواجدين في القرية في عام 1971.

12 خاطبت الرسالة جمعية الهلال الأحمر الوطنية الأردنية بتاريخ 23 حزيران/يونيو 1971. الحاشية 4 أعلاه، تقرير الأمم المتحدة، الفقرة 58.

عيسى بركات واقفا بجوار بيته السابق في النبي صموئيل. الحق © 2016

"ولدت هنا في عام 1952. كان المكان جميلا وكانت الحياة جيدة. بيتنا كان في المنطقة الأثرية الآن. كان لدينا أربع غرف... في عام 1971 كنت ذاهبا إلى العمل في صباح أحد الأيام. قال لي أحد الإسرائيليين بأن لا أذهب إلى العمل لأنهم سيقومون بهدم بيتي. والشيء التالي الذي أتذكره كان اقتراب الجرافات... بدأوا في هدم البيوت. قاموا بدفعنا إلى البيوت التي كانت في الجزء الأوسط (العائدة لأناس غادروا إلى عمّان)... وقاموا برمي حاجياتنا خارج البيت. ألقيت خزانة على سيارة... كانت الظروف سيئة حقا عندما انتقلنا - كانت البيوت مهدمة. انتقلنا إلى منزل واحد كبير، اقتسمته مع أخي."[13]

في أيار/مايو 1971، في مراسلة إلى رئيسة الوزراء "مائير"، أفاد "غاليلي" بأن المباني المحيطة بالمسجد تم إخلاؤها وتسوية المنطقة بالأرض ونُقل السكان للعيش في مبانٍ أخرى وجرى تعويضهم.[14] لكن السكان الذين قابلتهم "الحق" دحضوا الزعم الإسرائيلي بقبول الأهالي للتعويض في ذلك الحين. ومضى "غاليلي" في إعادة التأكيد على أن اللجنة الوزارية للاستيطان أوصت بتأسيس مستوطنة حضرية في النبي صموئيل، ليسكنها أعضاء من "نخبة" المجتمع بغية تقليص مستوى الاستثمار اللازم للحكومة.[15] وستقام المستوطنة على الأرض التي تم إخلاؤها.

تعكس مراسلات بين مسؤولين إسرائيليين خلال عام 1972 بعضًا من عدم الاتفاق بشأن كيفية استخدام أرض النبي صموئيل. تابع "غاليلي" الدعوة إلى استيطان المنطقة، كما اتضح في رسالة في حزيران/يونيو 1972 إلى رئيس بلدية القدس "تيدي كوليك".[16] وبينما أورد الإعلام الإسرائيلي، بتاريخ

13 مقابلة مع عيسى عيد بركات بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2016.

14 رسالة من يسرائيل غاليلي (Yisrael Galili) إلى رئيسة الوزراء غولدا مائير، 16 أيار/مايو 1971، المستودع الرقمي للوثائق الخاصة بالصراع لـ "عكيفوت".

15 المرجع نفسه.

16 كتب غاليلي إلى كوليك في حزيران/يونيو 1972 مؤكدا على خطة سلطة الأراضي الإسرائيلية للاستيطان في القرية. رسالة من يسرائيل غاليلي إلى تيدي كوليك، 20 حزيران/يونيو 1972، وثيقة المستودع الرقمي للوثائق الخاصة بالصراع لـ «عكيفوت» رقم 9168.

26 أيلول/سبتمبر 1972، خطة مقرّة لبناء 8,000 شقة سكنية في النبي صموئيل،[17] عارض "كوليك" مثل هذه الخطط. ففي 27 أيلول/ سبتمبر 1972، كتب "كوليك" إلى وزير العدل الإسرائيلي "يعقوب شابيرا" مشيرا إلى أنه رغم عدم كون النبي صموئيل ضمن الحدود البلدية للقدس، فإن لتطوير المنطقة آثار خطيرة على المدينة.[18] أراد "كوليك" أن تكون القرية جزءا من "الحلقة الخضراء" حول القدس؛[19] وهو ما رفضه "غاليلي"، الذي رأى أن ترك المنطقة فارغة وغير مأهولة سيعرضها لمخاطرة سياسية.[20]

بعد ذلك بوقت قصير، في آذار/مارس 1973، قام وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك "موشيه ديان" بـ "الحثّ على تسريع الاستيطان في المناطق" وأفيد بأنه عبّر عن "سخط على فشل الحكومة في تطبيق قرارها تأسيس مستوطنة حضرية في النبي صموئيل."[21] وبناء على ذلك استمر استهداف أراضي القرية بعمليات شراء ومصادرة مباشرة، بما في ذلك ضمن "خطة تشرين الأول/أكتوبر 1975 لـ 'تكثيف' الاستيطان الإسرائيلي للقدس بإنشاء ثلاث مستوطنات كبيرة وعشرة أحياء جديدة في الأراضي المحتلة خارج القدس."[22] وفي عام 1981، أفيد باستيلاء مستوطنين أراضٍ تعود لسكان القرية.[23]

ولا تقتصر الأهمية البالغة للمراسلات بين المسؤولين الإسرائيليين على الرغم من اختلافهم في السنوات التي أعقبت مباشرة الاحتلال، وكذلك سجلات الأمم المتحدة لتلك الفترة، على فهم السياسات الحالية لإسرائيل تجاه القرية، لكنها تقدم أيضاً ما يرجح أنه برنامج عمل لمناطق أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبصرف النظر عن الوتيرة، فإن الهدف العام المتمثل في السيطرة الكلية على أرض النبي صموئيل وتفريغها من سكانها، لا يزال قائماً حتى وإن تغيرت الوسائل. ويتجلى ذلك

17 تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 25 تشرين الأول/أكتوبر 1973، A/9148، الفقرة 59، متاح (بالانجليزية)
https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/A7003EE3E0B4582A85256C38006A49F5.

18 رسالة من تيدي كوليك إلى وزير العدل شابيرا، 27 أيلول/سبتمبر 1972، وثيقة المستودع الرقمي للوثائق الخاصة بالصراع لـ «عكيفوت» رقم 9168.

19 المرجع نفسه.

20 الحاشية 6 أعلاه.

21 الحاشية 17 أعلاه، الفقرة 52.

22 تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 1 تشرين الأول/أكتوبر 1976، A/31/218، الفقرات 38-37 و330، متاح على (بالانجليزية)
https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/99818751a6a4c9c6852560690077ef61/8bf5be1ebc256b43852569eb006c4022?OpenDocument.

23 «كما أفادت بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 1981 باستيلاء مستوطنين جفعون على 150 دونما مملوكة لسكان قريتي الجيب والنبي صموئيل العربيتين الفلسطينيتين.» رسالة مؤرخة في 27 شباط/فبراير 1981 من القائم بأعمال رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى الأمين العام، 27 شباط/فبراير 1981، A/36/114، متاحة على (بالإنجليزية)
https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/83DFD77B3F2FD65685256962006C59A4;
انظر أيضا، دليل قرية النبي صموئيل، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، 2012، الصفحة 13، متاح على
http://vprofile.arij.org/jerusalem/ar/pdfs/vprofile/An%20Nabi%20Samwil_Ar.pdf.

في التفاوت في كيفية توثيق التدمير التام للقرية بين الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وآخرون، في الوقت الذي ناقش فيه المسؤولون الإسرائيليون ببرود إزالة السكان الفلسطينيين عن مسار السيطرة على الأرض. وعلاوة على ذلك، تقدّم المراسلات حافزاً واضحاً على استهداف القرية، ألا وهو قربها من القدس وموقعها كأعلى قمة في المنطقة. ويلاحظ أن الرسائل الأصلية المتبادلة بين المسؤولين الإسرائيليين قد غاب عنها ذكر أي أهمية دينية مزعومة للنبي صموئيل؛ وهي الرواية التي تتصدر الآن الذرائع الإسرائيلية للسيطرة.

السياق الحالي

في عام 1992، باشرت دائرة الآثار في الإدارة المدنية الإسرائيلية أعمال التنقيب في المنطقة المحيطة بالمسجد (والضريح المزعوم)، حيث كانت توجد بيوت فلسطينية.[24] وفي عام 1995 أعلنت إسرائيل القرية والمنطقة المحيطة بها، بما فيها الأراضي الزراعية العائدة للسكان، حديقة وطنية. حيث فرض هذا التصنيف قيوداً مشددة على استخدام الأرض. وبينما تبلغ مساحة الموقع الأثري حوالي 7.5 هكتاراً، فإن مساحة الحديقة الوطنية تبلغ 865 هكتار (3,500 دونما).[25] ومن الجدير بالذكر أن المستوطنات الإسرائيلية على أراضي القرية الفلسطينية[26] لم تُشمل في إعلان الحديقة، للسماح باستمرار بناء الوحدات السكنية الاستيطانية.[27]

تقع قرية النبي صموئيل، التي يقطنها حاليا حوالي 302 نسمة،[28] ضمن المنطقة "J2" من محافظة القدس، والتي احتلت في عام 1967 من قبل إسرائيل لكن لم تُشمل ضمن الحدود البلدية الموسعة للقدس.[29] وصنفت اتفاقيات أوسلو القرية كمنطقة "ج" من الضفة الغربية، وبالتالي تكون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وتحد القرية أراضي قرى بيت حنينا البلد وبير نبالا من الشرق، والجيب من الشمال، وبيت اكسا من الغرب والجنوب. إلا أنه وبسبب السياسات الإسرائيلية لمصادرة الأراضي، أضحت النبي صموئيل محاطة الآن من الشمال والجنوب والغرب بمستوطنات إسرائيلية.[30]

---

24 النبي صموئيل – قصة قرية أسيرة في الحديقة الوطنية، عمق شبيه، 13 أيلول/سبتمبر 2013، الصفحة 5، متاح على https://alt-arch.org/ar/nabi-samuel-arb/

25 المرجع السابق . الصفحة 3.

26 الحاشية 23 أعلاه، أريج، دليل، الصفحة 13.

27 "في المقابل، فإن الأراضي المخصصة لتطوير المستوطنة المجاورة، مستوطنة هار شموئيل (ملحقة إداريا بمستوطنة غفعات زئيف)، لم تُشمل في منطقة الحديقة الوطنية وبني عليها مئات الوحدات السكنية." دليل الإسكان والأراضي وقانون الملكية في المنطقة "ج" من الضفة الغربية، المجلس النرويجي للاجئين، شباط/فبراير 2012، متاح على (بالانجليزية) https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/a-guide-to-housing-land-and-property-law-in-area-c-of-the-west-bank.pdf.

28 التجمعات السكانية في محافظة القدس بحسب نوع التجمع وتقديرات السكان، 2016-2007، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاحة على (بالانجليزية) http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/jerus.htm.

29 "J1" تشمل المناطق الواقعة ضمن ما تعتبره إسرائيل حدود بلدية القدس والتي جرى ضمها بصورة غير مشروعة عام 1967. بالنسبة للمناطق التي تشكل J1 وJ2، انظر دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، 2014، الصفحة 10، متاح على https://www.arij.org/files/arijadmin/IDRC/publications/Jerusalem_VProfile_Ar.pdf.

30 وتشمل هذه المستوطنات غيفعات زئيف، راموت، هار شموئيل، شمالا وجنوبا وغربا.

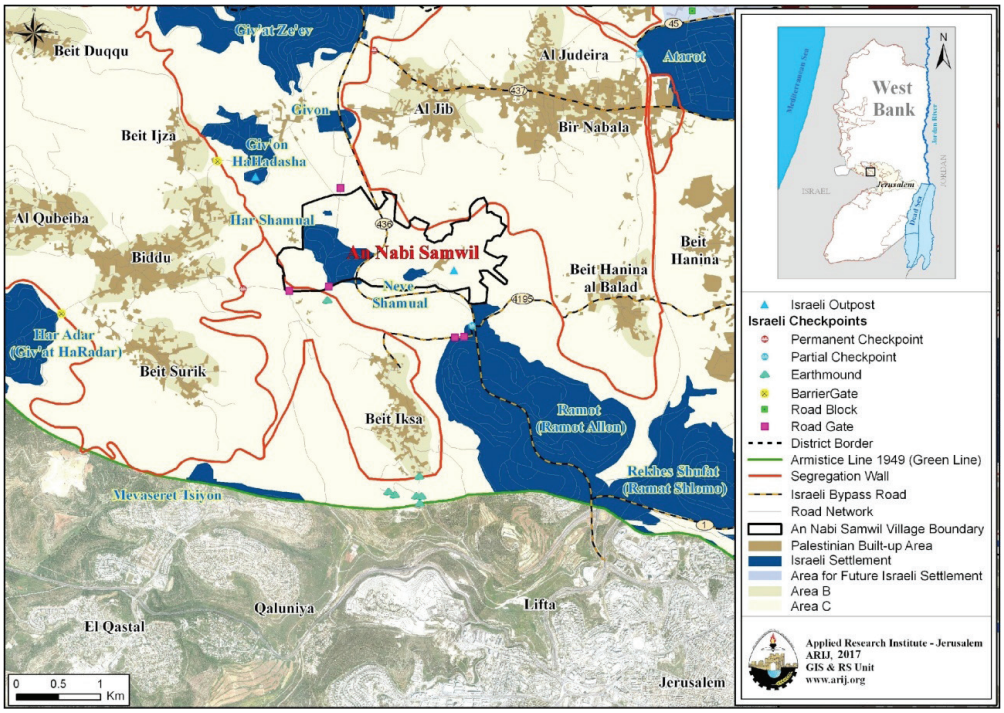

فاقم بناء إسرائيل لجدار الضم في المنطقة عام 2005 من عزل النبي صموئيل، واضعا القرية على الجانب الغربي من الجدار وعلى الجانب الشرقي من الخط الأخضر. ويقتصر الدخول إلى القرية على طريق التفافي يربط مستوطنة "غيفعات زئيف" في الشمال بمستوطنة "راموت" في الجنوب. وعلى الرغم من عدم وجود عوائق مادية بين القرية والقدس، فإن أغلبية سكان النبي صموئيل، كونهم من حملة هويات الضفة الغربية، لا يسمح لهم بالدخول إلى القدس من دون تصاريح. ويراقب برج أمني إسرائيلي كبير حركة السكان، ويتم تغريم و/أو احتجاز أولئك الذين يتبين وجودهم في القدس من دون تصاريح. هذا وعلى الرغم من وجود بقايا من البيوت الفلسطينية في الموقع الأثري ظاهرة للعيان، إلا أن المواد الصادرة عن سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية لا تأتي على ذكر النقل القسري لسكان القرية عام 1971 أو عن وجودهم الحالي على بعد بضعة مئات من الأمتار عن الموقع.[31]

الإطار القانوني المنطبق

إن إسرائيل، كونها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بالوفاء بالالتزامات الناشئة عن القانون الإنساني الدولي في إدارتها للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها اتفاقية لاهاي لعام 1907، المتعلقة

31 انظر: حديقة النبي صموئيل، سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية، متاح على
https://www.parks.org.il/ar/reserve-park/nebi-samuel-park/

نشرة:

"Nebi Samuel Park, Mount Samuel, Mount of Joy (National Park), Israeli Nature and Parks Authority" provided during a visit on 6 March 2018. Also available at https://static.parks.org.il/wp-content/uploads/2018/03/nabi-samuel_eng-for-internet.pdf

بقوانين وأعراف الحرب (يشار إليه فيما يلي بـ "لائحة لاهاي لعام 1907")، واتفاقية جنيف الرابعة. وإسرائيل مُلزمة أيضا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد صادقت على سبع من المعاهدات التسع الأساسية لحقوق الإنسان.[32] وجرى تأكيد انطباق مجموعة القوانين تلك على الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل محكمة العدل الدولية[33] واللجنة الدولية للصليب الأحمر [34] وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات،[35] وغيرها من الهيئات. .

مدخل النبي صموئيل، صورة لـ "الحق" © 2017

2. الظروف المعيشية لسكان النبي صموئيل

شكلت وأثرت مجموعة من السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تستهدف الأرض وأصحابها على كل

32 صادقت إسرائيل على: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

33 الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، محكمة العدل الدولية، 9 تموز/يوليو 2004، الفقرات 90-113، متاح على

https://www.icj-cij.org/files/advisory-opinions/advisory-opinions-2004-ar.pdf

34 اللجنة الدولية للصليب الأحمر انطباق اتفاقية جنيف الرابعة بحكم القانون. انظر (بالانجليزية)

Annex 2, December 2001, para. 2, available at https://www.icrc.org/eng/resources/documents/article/other/5fldpj.htm

35 انظر على سبيل المثال: الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع لإسرائيل، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، CCPR/C/ISR/CO/4، الفقرة 5.

جانب من جوانب حياة الفلسطينيين في النبي صموئيل، وكما جاء على لسان السكان، فإن العيش في النبي صموئيل يشبه أن تكون محصورا في "قفص غير مرئي"،[36] سيتناول هذا القسم إدارة إسرائيل للقرية وتعاملها مع السكان في ضوء القانون الدولي.

أ. حركة الناس والبضائع

يواجه سكان النبي صموئيل قيوداً مشددة على حريتهم في الحركة نتيجة للقيود المفروضة على القرية، ذلك أن القرية محاصرة بجدار الضم والخط الأخضر، مع العلم أنه لا يوجد عائق مادي بين القرية والقدس أو المستوطنات في منطقة القدس. ولأن أغلبية السكان في النبي صموئيل من حملة هويات الضفة الغربية، فمن غير المسموح لهم الدخول إلى القدس من دون تصريح، وإن فعلوا ذلك فإنهم يعرضون أنفسهم لدفع غرامات واحتجاز محتمل. وأدت العوائق الموجودة؛ جدار الضم ونقطة التفتيش القريبة الموجودة في قرية الجيب، إلى قطع قرية النبي صموئيل عن بقية الضفة الغربية. وبصرف النظر عن عزلتها، تعتمد القرية بشكل كبير على مناطق أخرى من مناطق الضفة الغربية. وفي ظل السياسات الإسرائيلية التي تستهدف القرية، لا يجد سكان النبي صموئيل مفراً من السعي للحصول على خدمات تتنوع من الطبية ولغاية التعليمية، وفرص العمل، والمحال التجارية، والقيام بكل الأنشطة الأخرى تقريبا، في قرى أخرى من قرى الضفة الغربية، ويثير القلق إغلاق قرية الجيب أو نقطة التفتيش فيها في كثير من الأحيان. ففي عام 2016 على سبيل المثال، علق السكان في القرية لثلاثة أيام بسبب عطلة يهودية.[37] وفي مناسبة أخرى، لم تتمكن امرأة من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة عند إنجابها لطفلها بسبب إغلاق نقطة تفتيش الجيب.[38]

---

36 Nabi Samwil: Balancing Historical Heritage and Human Rights, Elise Hannaford, Palestine-Israel Journal, 12 March 2014, available at http://www.pij.org/details.php?blog=1&id=266.

37 Public celebration of Samuel the prophet turns the Nabi Samuel into an ultra-Orthodox ancient site, while locking in the Palestinian village for three days, Emek Shaveh, 9 June 2016, available at http://alt-arch.org/en/nebi-samuel-celebration-june-2016/.
احتفال رسمي بالنبي صموئيل يحول مشهد البلد إلى يهودية ارثودكسية متطرفة في حين تمّ إغلاق البلدة الفلسطينية لمدة ثلاثة أيام، عمق شبيه، ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٦، متاح على (بالانجليزية) http://alt-arch.org/en/nebi-samuel-celebration-june-2016/.

38 Al-Haq Field Report, "A review of the most important obstacles to the provision of medical services in Nabi Samwil by the occupation," February 2017.

نقطة تفتيش الجيب، صورة لـ "الحق" © 2017

التنسيق :يجب على سكان النبي صموئيل الحصول على" تنسيق "من مكتب الارتباط في الإدارة المدنية الإسرائيلية ليتمكنوا من استقبال زائرين، بمن فيهم من العائلة، ممن يحملون هويات الضفة الغربية، وأيضا لإحضار البضائع التي تعتبر بأنها تمثل كميات تجارية أو الحاجيات الكبيرة كالأثاث .وبحسب السكان، تنطوي العملية أولا على التواصل مع جهة الاتصال في المجلس القروي في نفس اليوم الذي يرغبون فيه أن يعبر الأشخاص أو البضائع .ثم يقوم الارتباط في المجلس القروي بالاتصال مع مكتب حرس الحدود الإسرائيلي في مستوطنة" عطروت "الذي يقوم بالتالي بالاتصال بقوات الاحتلال الإسرائيلي على نقطة تفتيش الجيب .وهناك فترتين) من ساعة إلى ساعتين (يمكن خلالهما للناس/ البضائع المرور .وذكر السكان أنه ومع وجود" تنسيق "فإن الأمر يبقى متروكا كليا لتقدير قوات الاحتلال الإسرائيلي على نقطة التفتيش.

أ. دخول الفلسطينيين، بمن فيهم السكان، إلى القرية

على نقطة تفتيش الجيب توجد قائمة بأسماء وأرقام هويات سكان النبي صموئيل للسماح لهم بالدخول إلى قريتهم عند عودتهم من مناطق أخرى في الضفة الغربية. وبحسب أحد السكان:

"يعتمد التسجيل على تعداد أجرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسكان النبي صموئيل منذ حوالي 10 سنوات. في ذلك الوقت اقتحم الجنود الإسرائيليون القرية وقاموا بإحصاء كل السكان. والسكان الذين كانوا خارج القرية حينها لم يتم شملهم في التعداد."[39]

أمّا بخصوص سيارات السكان الخاصة ، بما فيها تلك التي تحمل لوحات تسجيل الضفة الغربية، فهي أيضا مسجلة على نقطة التفتيش. وقد قيدت إسرائيل المواصلات العامة للسكان لتقتصر على حافلة بلوحة تسجيل للضفة الغربية، وحافلة صغيرة، وتاكسي واحد للطوارئ.[40]

39 مقابلة بتاريخ 28 آب/أغسطس 2017 في النبي صموئيل. الاسم محجوب عن النشر.

40 مقابلة مع نوال بركات بتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2017.

يمكن أن يفقد السكان حقهم في الدخول إلى قريتهم من خلال إزالة أسمائهم من القائمة الموجودة على نقطة تفتيش الجيب في حال انتقالهم للسكن في مكان آخر. وبالتالي لا يستطيعون زيارة القرية إلا بـ "تنسيق" مع الإدارة المدنية الإسرائيلية. وذكر أحد السكان أن لديه "أخوة يعيشون في بيت اكسا، والآن عليهم التنسيق رغم أنهم عاشوا هنا وكبروا هنا."[41] وأما الفلسطينيون من حملة هويات الضفة الغربية والذين لم "ينسقوا" زيارتهم مسبقا، لضمان وجود أسمائهم على قائمة نقطة التفتيش ليوم محدد، فلا يمكنهم عبور نقطة التفتيش ودخول القرية.

ويؤكد سكان القرية دائما على العبء الذي يضيفه التنسيق لزيارة الأصدقاء والأقارب المقيمين خارج القرية. تقول نور، وهي أصلا من محافظة نابلس وانتقلت إلى النبي صموئيل:

> "بقدر ما أريد أن تأتي عائلتي لزيارتي، بقدر ما في الأمر من مشقة... الجميع بحاجة لتنسيق للمجيء. الموضوع يأخذ الكثير من الوقت. كثير منهم غير مسموح لهم لأسباب 'أمنية'... كانوا يأتون في كثير من الأحيان، لكن الجميع تعب من كل هذه المصاعب."42

وعلى العكس من ذلك، يمكن للفلسطينيين من حملة هوية القدس والمواطنين الإسرائيليين الدخول بحرية إلى القرية مستخدمين نفس الطريق الالتفافي الذي يتوجب على سكان النبي صموئيل سلوكه إلى الجيب. ولرصد وجهة السيارات (إما باتجاه القدس أو نقطة التنفتيش)، هناك برج أمني مزود بكاميرات بالقرب من مسجد النبي صموئيل يراقب حركة السكان.[43]

41 مقابلة بتاريخ 27 آب/أغسطس 2016 في النبي صموئيل. الاسم محجوب عن النشر.

42 مقابلة مع نور عليان بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2016.

43 إن المراقبة الدقيقة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لحركة الدخول للقرية تتجلى على سبيل المثال في ما جرى مع راكب دراجة إسرائيلي، حيث أشار إلى أنه تم اعتراض طريقه من قبل جندي إسرائيلي قال له: «كما تعلم، اعتقدنا أنك فلسطيني قادم من بيت اكسا، لهذا أوقفناك... لا يمكنهم دخول إسرائيل...آه، الكاميرات الأمنية على النبي صموئيل تتبعتك وأنت قادم ناحية بيت اكسا، وأرسلنا لتوقيفك.» انظر)بالانجليزية):

The Politics of the Trail- Reflexive Mountain Biking along the Frontier of Jerusalem, Oded Löwenheim, University of Michigan Press, p.97-98.

صورة التقطت من سطح مسجد النبي صموئيل في تموز/يوليو 2017. المنطقة أمام البرج الأمني جزء من الموقع الأثري، بينما المنطقة وراء البرج تؤدي إلى البيوت الحالية للسكان.

الحق© 2017

ب. التنسيق لإدخال البضائع

بالإضافة إلى التحكم بدخول السكان والزوار وخروجهم من النبي صموئيل، تفرض السلطات الإسرائيلية أيضا قيودا على البضائع المسموح إدخالها إلى القرية. وبحسب السكان فإن الكميات التجارية من البضائع والأشياء كبيرة الحجم، كالأثاث والأجهزة، ليس مسموحا عبورها نقطة تفتيش الجيب من دون تنسيق مسبق. وأكد السكان على أن متوسط الاستهلاك الشخصي للفرد منخفضة جداً وتخضع لتقدير قوات الاحتلال الإسرائيلي على نقطة التفتيش. وعلمت 'الحق' عن حادثة اعتُبرت فيها طبقي بيض كمية 'غير قانونية' للمرور من خلال نقطة التفتيش، حيث شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في كسر البيض كله. وفي حادثة أخرى، نسق المجلس القروي دخول أثاث غرفة نوم لأحد السكان، لكن عند وصول الشاحنة إلى نقطة التفتيش عند قرية الجيب، منعتها قوات الاحتلال من العبور.

تقوم عايدة بركات بالمساعدة في إدارة محل صغير في القرية يملكه أحد الأقارب، وشرحت عملية التنسيق ومدى صعوبة التخطيط لمخزون المحل.

"هناك فترتان خلال اليوم يمكن فيهما جلب البضائع بعد التنسيق... الشخص المسؤول في المجلس القروي يجيب أحيانا، وفي أحيان أخرى يكون مشغولا. من أجل التنسيق يجب أن تزوّد أسماؤنا ورقم الهوية والأشياء التي نريد إدخالها. وهو نفس التنسيق اللازم للناس ممن يريدون الزيارة.

لا يسمح لنا بإجراء التنسيق من دونه (ضابط الارتباط في المجلس). ولا يمكننا أيضا الاتصال مع ارتباط قوات الاحتلال الإسرائيلي. في بعض الأحيان عندما أحتاج لشراء سلع للمحل، أذهب وأضع الأشياء في حقيبتي . أجلب هذه البضائع من قرية الجيب. هناك عدد قليل من المحلات التي أذهب إليها. وأحصل على الصناديق من هذه الأماكن أيضا.

أحيانا تقوم بالتنسيق، وتجد نفسك قد جلبت بضائع أكثر مما خططت له، أو شيء آخر، وبالتالي لا يسمحون لك بالدخول معها. إن كان هناك خمسة صناديق كوكاكولا على القائمة، وأحضرنا ستة بسبب توفر مال إضافي، أحيانا يدعك الشخص (الجندي) تمر، لكن عادة لا يسمحون لنا بالدخول. وأحيانا يعتمد الأمر فقط على مزاج الجندي، يجعلونك تنتظر لأربع إلى خمس ساعات لإدخال الأشياء، حتى إن كان هناك تنسيق. يفعلون ذلك فقط لمضايقتنا.

في كثير من الأحيان نجلب تاكسي ولا يكون التنسيق قد وصل، وبالتالي يكون على السائق الانتظار ويأخذ منا 200 شيكل. ينتهي بنا المطاف إلى خسارة المال." 44

ج. الحق في حرية الحركة

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الحق في حرية الحركة، وذلك رغم خضوعه لتقييد في ظروف محددة. تضمن المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حق كل شخص موجود على نحو قانوني داخل الإقليم في "حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته." وأي قيود على هذا الحق يجب أن "ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد."[45] وأكدت لجنة حقوق الإنسان على أن فرض القيود هو الاستثناء، ويجب أن تكون ملائمة ومتناسبة، ومراعية لأقل درجة ممكنة من المساس بالحقوق، لتحقيق النتيجة المرغوبة.[46] ويجب أن تتوافق القيود أيضاً مع مبادئ المساواة وعدم التمييز.[47]

تتضمن اتفاقية جنيف الرابعة قيوداً مماثلة يمكن فرضها على الحق في الحركة. يفصل شرح المادة 27 من الاتفاقية "إجراءات السيطرة والأمن" التي يمكن اتخاذها، ويؤكد على أن "الحق في الحرية ولا سيما الحق في التنقل بحرية، يمكن أن تخضع بطبيعة الحال لقيود معينة تفرضها الظروف."[48] وهذا ما جرى التأكيد عليه أيضا في لائحة لاهاي حيث يمكن للسلطة القائمة بالاحتلال اتخاذ إجراءات بهدف استعادة وضمان النظام العام والسلامة العامة."[49] غير أنه، على النحو الذي ذكره التعليق، فإن الحق في الحرية لا يمكن "تعليقه بصورة عامة."[50]

---

44 مقابلة مع عايدة محمد بركات بتاريخ 27 آب/أغسطس 2016.

45 المادة 12(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والذي صدّقت عليه إسرائيل عام 1991.

46 التعليق العام رقم 27: المادة 12 (حرية التنقل) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لجنة حقوق الإنسان، 2 تشرين الأول/نوفمبر 1999، CCPR/C/21/Rev.1/Add.9، الفقرة 14.

47 المرجع نفسه. الفقرة 18.

48 تعليق عام 1958، الاتفاقية (الرابعة) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. جنيف، 12 آب/أغسطس 1949، التعليق على المادة 27، متاح على (بالانجليزية)

https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Comment.xsp?action=openDocument&documentId=25179A620578AD49C12563CD0042B949

49 المادة 43 من لائحة لاهاي

50 الحاشية 48 أعلاه، التعليق على المادة 27.

وفي فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، نظرت محكمة العدل الدولية في أثر الجدار على حرية الحركة. حيث لاحظت المحكمة أن "إنشاء منطقة مغلقة بين الخط الأخضر والجدار نفسه وخلق جيوب" تفرض "تقييدات شديدة على حرية حركة سكان الأرض الفلسطينية المحتلة (مع استثناء المواطنين الإسرائيليين وذوي الصلة). ويمكن ملاحظة أن هذه التقييدات أكثر بروزاً في المناطق الحضرية، كجيب قلقيلية أو مدينة القدس وضواحيها."[51] وأكدت المحكمة أن الجدار والنظام المرتبط به أعاق حرية حركة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، لكنها أقرت بأنه يمكن أن يكون هناك استثناءات لهذا الحق.[52] وأشارت المحكمة إلى المادة 12 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ووجدت أن مثل هذه الشروط الاستثنائية، على النحو الذي بينته لجنة حقوق الإنسان، لم يتم استيفاؤها.[53] وخلاصة القول، أكدت المحكمة على أنها "لم تقتنع بأن المسار الخاص الذي اختارته إسرائيل للجدار كان ضرورياً لتحقيق أهدافها الأمنية."[54]

تشكل النبي صموئيل أحد الجيوب في ضواحي القدس كما وصفتها المحكمة، والذي يواجه سكانه قيوداً صارمة مفروضة على حرية حركتهم. ولا تتماشى القيود المفروضة على سكان النبي صموئيل مع الاستثناءات المسموح بها لحرية الحركة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. وفي الحقيقة فإن القيود المعقولة التي يسمح بها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، استنادًا لاعتبارات تتعلق "بالأمن القومي، أو النظام العام (ordre public)، أو الصحة العامة أو الآداب العامة" تفقد معناها عندما يسمح للمستوطنين الإسرائيليين والسياح الأجانب والفلسطينيين من القدس الشرقية بالدخول للقرية بسهولة دون عوائق. وهذا يؤكد أن التقييدات على حرية الحركة تستهدف سكان النبي صموئيل تحديداً، في انتهاك للقانون الدولي ومبادئ المساواة وعدم التمييز.

إن الهدف الوحيد للتقييدات المفروضة على حرية الحركة هو عزل سكان النبي صموئيل وممارسة الضغط عليهم، وتعزيز الاستعمار الإسرائيلي غير المشروع للمنطقة. فهذه القرية تجسد سياسة التجزئة الإسرائيلية، والعوائق المادية وغير المادية التي تقسم الأرض الفلسطينية وتفرق الفلسطينيين. إن الفلسطينيين، باعتبارهم السكان المحميين، يجب أن يكون بمقدورهم دخول كل مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة بصفتها "وحدة إقليمية واحدة."[55] وفي ذلك تنص اتفاقيات أوسلو على:

---

51 الحاشية 33 أعلاه، الفقرة 133.

52 المرجع نفسه، الفقرة 134.

53 المرجع نفسه، الفقرة 136.

54 المرجع نفسه، الفقرة 137.

55 «ينظر الجانبان للضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما وحدة إقليمية واحدة، وسيتم المحافظة على وضعها ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية.» الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، مقاطعة كولومبيا، 28 أيلول/سبتمبر 1995، المادة 11(1).

"بدون الانتقاص من صلاحيات ومسؤوليات الأمن لإسرائيل طبقا لهذا الاتفاق، فإن حركة الناس والمركبات والبضائع في الضفة الغربية بين المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين سوف تكون حرة واعتيادية ولن تخضع لنقاط التفتيش أو حواجز الطرق." 56

وكما سيتم توضيحه، فإن الحق في حرية الحركة شرط أساسي لحصول سكان النبي صموئيل، كما هو الحال لكل الفلسطينيين، على جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحق في العمل، والتعليم، والصحة.[57] وكما أشارت الأمم المتحدة، فإن التقييدات على حرية الحركة تؤثر عليها وعلى غيرها من الحقوق، وبشكل تراكمي "تقوض حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي مستوى معيشي لائق."[58]

ب. التخطيط والبناء في النبي صموئيل

في أعقاب هدم بيوتهم عام 1971، أجبر سكان النبي صموئيل على الانتقال إلى البيوت المهجورة وغيرها من الأبنية العائدة لفلسطينيين فروا في عام 1967، والتي تقع في منطقة تبعد بضعة مئات من الأمتار عن المسجد. أحد السكان ذكر أن بعض الأفراد استولوا على بيوت هجرها أقاربهم، وآخرون أجبروا على استخدام حظائر الحيوانات كملجأ.

يواجه سكان النبي صموئيل قيودا صارمة مفروضة على البناء بسبب وقوع القرية في المنطقة "ج"، حيث أن حوالي 60 بالمئة من الضفة الغربية مصنفة كمنطقة "ج"، وعليه فإنها تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة. وفقط 1 بالمئة من المنطقة "ج" مخططة للاستخدام الفلسطيني، ونتيجة لذلك فإنه بين عامي 2010 و2014 تمت الموافقة على 1.5 بالمئة فقط من طلبات تصاريح البناء التي تقدم بها فلسطينيون إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية في المنطقة "ج".[59] ويواجه سكان النبي صموئيل أيضا سلسلة من العوائق المشابهة التي تعرقل قدرتهم على البناء، أولاً، تفتقر القرية لخطة هيكلية، على الرغم من أن خطة كانت قد قدمت عام 2011 إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، ثم جرى "تطويرها" لـ "تتماشى مع معايير الإدارة المدنية الإسرائيلية للتخطيط." ومنذ ذلك الوقت لم تقم الإدارة المدنية الإسرائيلية لا بالمضي قدما في الخطة ولا برفضها.[60]

---

56 المرجع نفسه في الملحق 1، المادة 9(2)(أ).

57 حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تقرير الأمين العام، 20 كانون الثاني/يناير 2016، A/HRC/31/44، الفقرة 6، متاح على

https://undocs.org/ar/A/HRC/31/44

58 "تؤدي القيود المفروضة على حرية التنقل إلى تقويض حقوق الأفراد في الرعاية الصحية والعمل والتعليم والحياة الأسرية، وإلى تفكك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأسرية. وتقوض هذه الانتهاكات مجتمعة حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي مستوى معيشي مناسب.» المرجع نفسه في الفقرة 11.

59 تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أيلول/سبتمبر 2015، متاح على

http://data.ochaopt.org/demolitionos/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_ar.pdf

60 جاء تمويل وضع الخطة الهيكلية المحلية من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ودولة فلسطين. الخطط المكانية للتجمعات

أما إثبات ملكية الأرض فهو عقبة أخرى أمام طلبات تصاريح البناء،[61] حيث أن غالبية سكان النبي صموئيل لا يوجد لديهم سندات ملكية للبيوت التي أجبروا على الانتقال إليها.[62] وحتى في مناطق أخرى من القرية حيث قد يكون مع السكان سندات ملكية، فإن البناء محظور نتيجة لتصنيفها حديقة وطنية.[63] إن قانون الحدائق الوطنية الإسرائيلي يحظر أي "نشاط بناء أو أي نشاط آخر يمكن في رأي السلطة أن يعيق تصنيف منطقة بوصفها حديقة وطنية أو محمية طبيعية...إلا بموافقة السلطة."[64]

كما هو الحال في أنحاء المنطقة "ج"، فسكان النبي صموئيل مضطرون للبناء بشكل "غير قانوني" ومواجهة الهدم المحتمل.[65] وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى حجم القرية الصغير والمراقبة الدائمة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فإن المباني أو الهياكل الجديدة ستلاحظ بشكل تام وبسرعة وسيتم إصدار أوامر بهدمها. رئيس المجلس القروي، أمير عبيد، قال ل "الحق" بأن قرارات الهدم بحق السكان مستمرة منذ بداية الاحتلال.[66]

صورة لأمير عبيد، رئيس المجلس القروي، وأحمد أبو داهوك، عضو المجلس، أمام مبنى المجلس القروي .وهناك أمر هدم لمبنى المجلس القروي

الحق2017 ©

وأشار عبيد إلى أن عدم وجود خطة هيكلية للقرية وتصنيفها كحديقة وطنية أثر على القرية ككل.

الفلسطينية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، وزارة الحكم المحلي، دولة فلسطين، 2016، الصفحة 13، متاح على (بالانجليزية)
http://geomolg.ps/Temp/Area%20C/Spatial%20Plans%20for%20Palestinian%20Communities%20in%20Area%20C.pdf

61 العوامل المؤثرة في إمكانية الحصول على ترخيص بناء في المنطقة (ج) تتضمن: «مخططات تفصيلية كافية للقرى الفلسطينية، والتفسير المقيّد الذي تتبناه الإدارة المدنية الإسرائيلية للمخططات القديمة القائمة، والصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون، في بعض الحالات، في إثبات ملكيتهم للأرض المراد إقامة البناء عليها.» تقييد الحيّز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانون الأول/ديسمبر 2009، متاح على

https://unispal.un.org/pdfs/SpFocus_WBareaCa.pdf

62 مقابلة مع عيد محمد عيد بركات بتاريخ 16 تموز/يوليو 2017.

63 الحاشية 4 أعلاه، تقرير هيومن رايتس ووتش.

64 قانون الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمواقع القومية ومواقع التخليد، 1998-5758، إسرائيل، المادة 25(أ)، متاح على (ترجمة غير رسمية إلى الانجليزية)

http://www.sviva.gov.il/English/Legislation/Documents/National%20Parks,%20Nature%20Reserves,%20National%20Sites,%20Memorial%20Sites%20Laws%20and%20Regulations/NationalParksNatureReservesNationalSitesAndMemorialSitesLaw1998.pdf

65 ذكر أن النبي صموئيل تلقت 34 أمر هدم صدرت ضد السكان لغاية عام 2016. الحاشية 60 أعلاه، الصفحة 24.

66 مقابلة مع أمير عبيد بتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2017.

وبينما طالب السكان منذ وقت طويل بتحسين البنية التحتية، أضاف عبيد أن السلطات الإسرائيلية عرضت مؤخراً السماح فقط بتحديث البنية التحتية للصرف الصحي في القرية، والذي سيكون على السكان تغطية تكاليفه، والتي تقارب 500,000 دولار أمريكي، بأنفسهم[67]. ويعتقد عبيد أن السبب الوحيد لهذا "العرض" كان رغبة السلطات الإسرائيلية في توسيع البنية التحتية من الموقع الأثري في القرية إلى مستوطنة "راموت". ويعتقد أيضا بأن إسرائيل تنوي في نهاية المطاف إزالة كل الفلسطينيين من القرية، وبأن جود بنية تحتية سيسهل على المدى البعيد إقامة مستوطنة إسرائيلية.

هدم حظيرة حيوانات صغيرة في النبي صموئيل في تشرين الأول/أكتوبر 2010 من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. زودتنا بالصورة نوال بركات، مالكة الحظيرة المهدومة. نوال ذكرت أن قوات الاحتلال استخدمت الغاز المسيل للدموع خلال عملية الهدم.

67 المرجع نفسه.

جمعية النبي صموئيل النسوية

في 3 آب/أغسطس 2016 جاءت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى النبي صموئيل وأحاطت بمبنى جمعية النبي صموئيل النسوية وأغلقت المنطقة، وباشرت في جرف المبنى. وكانت الجمعية النسوية توفر مساحة تلتقي فيها النساء والأطفال وللدراسة والمشاركة في ورشات عمل ودورات تدريبية. وشجبت فرنسا، التي مولت البناء، الهدم وأكدت على مخالفته للقانون الدولي.[68]

في وقت لاحق
للهدم مع لافتة
الجمع

في وقت لاحق
للهدم مع لافتة
الجمع

في وقت لاحق
للهدم مع لافتة
الجمع

كان لنوال بركات دور أساسي في تأسيس الجمعية وذكرت أن الجمعية كانت الانجاز الذي تفتخر به أكثر من أي شيء آخر. وزودتنا بالصور أعلاه للهدم الذي جرى عام 2016. تظهر نوال في الصورة أدناه في وقت لاحق للهدم مع لافتة الجمعية.

68 Point de presse du 11 août 2016, France Diplomatie, available at http://basedoc.diplomatie.gouv.fr/vues/Kiosque/FranceDiplomatie/kiosque.php?fichier=ppfr2016-08-11.html.

أ. الإسكان في النبي صموئيل

نظرا للقيود المفروضة على البناء، وبغية إيواء العائلات المتنامية، يتم غالباً تقسيم البيوت ثم تقسيم أقسامها بحسب الحاجة. ذكر تقرير للأمم المتحدة صدر عام 2011 أن متوسط عدد الأفراد لكل وحدة في النبي صموئيل كان 8.1، بينما بلغ المتوسط في الضفة الغربية ككل 5.5.[69]

أحد السكان، والذي دمر بيته عام 1971، انتقل إلى البيت العائد لعمه الذي فرّ إلى الأردن عام 1971.

"تكوّن المنزل من غرفتين صغيرتين، وكان يبعد حوالي 500 مترا عن منزلنا القديم الذي سوته قوات الاحتلال الإسرائيلي بالأرض... في 1971 كانت عائلتي تتكون من خمسة أفراد، بمن فيهم أبي وأمي وأخوين وأنا. ومع مرور الوقت تمددت العائلة، حيث تزوجت وتزوج أخي وأصبح لدينا أطفال وكبروا. في كل مرة أراد أن يتزوج أحد منا، لا يكون أمامنا خيار سوى إضافة غرفة جديدة إلى البيت القائم. هناك الآن حوالي 16 إضافة إلى البيت. وهناك مذكرة هدم أصدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهذه الإضافات، بحجة أنها بنيت من دون رخص البناء اللازمة.

في 2002 توفي والدي، وبعد 14 يوما، توفيت والدتي أيضا. ورثت غرفة وحمام والديّ وقمت بضمهما لبيتي. كم كان مؤلماً أن أحل أزمتي بفقدان أعزّ الناس عليّ. أتذكر أنه في ذلك الوقت كان أطفالي يقولون: الآن يمكننا السير بشكل مستقيم في البيت بعد أن اعتدنا على المشي جانبيا."[70]

وتشكل الظروف المعيشية المشابهة لدى السكان أمراً اعتيادياً في النبي صموئيل. أفاد أشخاص من أسر مختلفة لمؤسسة الحق بالتالي:

"أنام في الممر لإعطاء ابني وزوجته الجديدة غرفتي."[71]

"لقد هدموا (أجزاء من بيتي) أربع أو خمس مرات. أنا لا أهتم بما يقولون. هم يهدمون وأنا أبني. كان لابد من بناء توسعات لأبنائي."[72]

"منزلي يتكون من تقسيم بيت أهل زوجي...لا توجد نافذة في المكان، لأننا محاطون بتوسعات. هناك الكثير من الرطوبة."[73]

ب. البناء والتخطيط بموجب القانون الدولي

قبيل احتلال إسرائيل للضفة الغربية، اشتمل قانون التخطيط الأردني على مجلس أعلى للتخطيط، ولجان تخطيط محلية وأخرى للمحافظات، وتم منح الفلسطينيين تمثيلاً محلياً في كل من هذه

69 حدد هذا الرقم مركز السلام والتعاون الدولي. انظر الحاشية 14 في تقرير التهجير وانعدام الأمن في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، متاح على https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_area_c_report_august_2011_arabic.pdf

70 مقابلة ميدانية لمؤسسة الحق في النبي صموئيل، آب/أغسطس 2017.. الاسم محجوب عن النشر.

71 الحاشية 44 أعلاه.

72 الحاشية 13 أعلاه.

73 الحاشية 42 أعلاه.

المستويات.[74] وفي عام 1971 طبقت إسرائيل الأمر العسكري رقم (418)، الذي عدل قانون التخطيط وألغى التمثيل الفلسطيني.[75] وبالتالي أصبحت صناعة القرار تتمركز في مجلس أعلى للتخطيط عينه الحاكم العسكري الإسرائيلي.[76] وعليه لابد من موافقة المجلس الأعلى للتخطيط، العامل ضمن الإدارة المدنية الإسرائيلية، على كل الخطط في منطقة "ج".[77] وتحتفظ الإدارة المدنية الإسرائيلية بسلطة كاملة على تقسيم المناطق (الفرز)، والبناء، وشؤون البنية التحتية في منطقة "ج".[78]

بذلك أصبح للإدارة المدنية الإسرائيلية سيطرة كاملة على الطريقة التي يتم بها استخدام الأراضي في النبي صموئيل، والإدارة المدنية الإسرائيلية هي نفسها التي أعلنت النبي صموئيل حديقة وطنية. هذا وتخالف الطريقة التي تستخدمها إسرائيل في سيطرتها التزاماتها بموجب القانون الدولي. ويتعين على إسرائيل، بصفتها قوة الاحتلال، "قدر الإمكان، تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك[79]." ولا يجوز تغيير القوانين السارية قبل بدء الاحتلال إلا إذا شكلت تهديدا للأمن، أو عائقاً لتطبيق القانون الدولي للاحتلال، أو لأغراض إنسانية.[80] وعلى نطاق أوسع، فإن نظام التخطيط يجب أن يخدم مصلحة السكان الخاضعين للاحتلال وأن يلبي احتياجاتهم. أما في حالة الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن التغييرات على القوانين من خلال الأوامر العسكرية الإسرائيلية، ألغت كل مشاركة فلسطينية في عملية التخطيط، وجرت بهدف الاستحواذ على الأرض والسيطرة على استخدامها، وفرض تهجير السكان الفلسطينيين.

قد تجلى ذلك بشكل أكبر في نظام التخطيط التمييزي في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي يؤدي إلى هدم و/أو الاستيلاء على البيوت والمباني والبنية التحتية الفلسطينية. إن ممارسة ما يسمى بعمليات الهدم الإدارية ينتهك واجبات إسرائيل كقوة احتلال، حيث تحظر لائحة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة تدمير الممتلكات، إلا في حالات الضرورة العسكرية.[81] وفي مثل هذه الحالات، يجب أن تكون

---

74 Planning to Fail, The Planning Regime in Area C of the West Bank: An International Law Perspective, Diakonia, September 2013, p.14.

75 المرجع نفسه.

76 المرجع نفسه.

77 Review- Zoning in Judea & Samaria, IDF MAG Corps, available at http://www.law.idf.il/602-6944-en/Patzar.aspx.

78 انفصال وانعدام للمساواة، معاملة إسرائيل التمييزية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هيومن رايتس ووتش، 2010، الصفحة 11، متاح على

https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/iopt1210arwebwcover.pdf

79 المادة 43 من اتفاقية لاهاي (الرابعة) الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية (لائحة لاهاي)، 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907.

80 "يجب على سلطة الاحتلال احترام القوانين النافذة في الأرض المحتلة ما لم تشكل تهديدا لأمنها أو عائقا لتطبيق القانون الدولي للاحتلال.» الاحتلال والقانون الدولي الإنساني: أسئلة وأجوبة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاح على

https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/634kfc.htm

81 المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر تدمير "أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير.» الاتفاقية (الرابعة) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. جنيف، 12 آب/أغسطس 1949.

هناك حاجة ملحة لتدمير الممتلك العام أو الخاص لغاية عسكرية، ويجب أن يكون التدمير متناسباً مع الميزة العسكرية المتوخاة.[82] إن عمليات الهدم الإسرائيلية في النبي صموئيل لا تلبي هذا الاستثناء، حيث أن تدمير الممتلكات غير المبرر بضرورة عسكرية والذي ينفذ على نحو غير مشروع وتعسفي يصل إلى مستوى المخالفة الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة.

ج. حق الشخص في اختيار مكان إقامته والحق في السكن اللائق

يؤثر نظام التخطيط الإسرائيلي غير المشروع في الأرض الفلسطينية المحتلة بشدة على حق الفلسطينيين في السكن، في انتهاك لواجبات إسرائيل بموجب القانون الدولي. تؤكد المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حرية الفرد الموجود على نحو قانوني داخل إقليم دولة في اختيار مكان إقامته أو إقامتها، والذي يشمل أيضا "الحماية ضد جميع أشكال التشريد الداخلي القسري[83]."

ويتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا "حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية[84]." وفي تعليقها العام، فسرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في السكن بـ"الحق في العيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة[85]." وعلاوة على ذلك، لتحديد إن كان السكن لائقاً لا بد من أخذ عدد من العوامل بعين الاعتبار، بما فيها: أمن الحيازة القانوني (الذي يحمي ضد الإخلاء القسري والمضايقات والتهديدات الأخرى)؛ توفر المرافق والبنية التحتية؛ القدرة على تحمل التكاليف، الصلاحية للسكن (ما يتعلق بالمساحة الكافية والحماية من العناصر المناخية)؛ القدرة على الوصول؛ الموقع (الذي يسمح بالوصول إلى خيارات العمل والرعاية الصحية والمدارس، وما إلى ذلك.)؛ وملاءمته من الناحية الثقافية.[86]

لا يتوفر لسكان النبي صموئيل خيار حقيقي للسكن الملائم في قريتهم، حيث أنه ليس بمقدورهم لا بناء بيوت جديدة ولا تنفيذ بناء إضافي للمباني القائمة. وفي الآونة الأخيرة فقط جرت أعمال ترميم بسيطة لبعض البيوت من خلال مشروع مولته جهة مانحة. ويلاحظ بشكل جلي أن 'النمو الطبيعي' للقرية

---

82 الحاشية 48 أعلاه، التعليق على المادة 53.

83 الحاشية 46 أعلاه، الفقرة 7.

84 المادة 11(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. صادقت إسرائيل على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [] في عام 1991.

85 التعليق العام رقم 4: الحق في السكن اللائق (المادة 11(1) من العهد)، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 1991، E/1992/23، الفقرة 7، متاح على (بالانجليزية) http://www.refworld.org/docid/47a7079a1.html

86 المرجع نفسه، الفقرة 8.

غير مسموح به، وبالنظر إلى تاريخ القرية، فإن تصنيفها كحديقة وطنية والتهديدات القائمة بالهدم، إضافة إلى عوامل أخرى، حرم السكان من الحق في العيش في "أمن وسلام وكرامة."[87]

ج. الحياة العائلية والثقافية

كما شرحنا في القسم السابق، يواجه سكان النبي صموئيل خيارات سكن محدودة ضمن قريتهم. وعندما يريد الأفراد الزواج وتوسيع العائلة يبرز إلى الواجهة سؤال أين وكيف.

إحدى ساكنات النبي صموئيل أخبرت "الحق" بأنها، وبحسب العادة، بدأت في البحث عن عروس لابنها، وتحدثت عن ردود فعل العائلات حينما عرفت عن مكان سكنه.

> "يرفضون تزويج بنتهم بسبب مكان سكنهم. وكانوا يطلبون أن يستأجر ابني بيتا في قرية مجاورة، كقرية الجيب أو بيرنبالا، كي يوافقوا على الخطوبة. لكنني لا أريد أن يترك ابني القرية. وهو يريد أن يبقى قريبا من عائلته ومكان عمله. يقدّم الناس تبريرات عديدة لرفض انتقال ابنتهم للعيش في النبي صموئيل. على سبيل المثال، يسألون كيف لهم أن يزوروها في النبي صموئيل. عليهم الانتظار على نقطة التفتيش الإسرائيلية في الجيب. وقد ينتظرون لساعات عديدة، ومع ذلك قد يُمنعون من الدخول. بعض الناس قالوا لي بأنهم مُنعوا من دخول القدس لأسباب أمنية. كيف يمكنهم زيارة ابنتهم إن انتقلت إلى النبي صموئيل؟ فتاة أرادت أن تحصل على تعليم جامعي في جامعة بيرزيت قالت 'كيف لي أن أذهب إلى الجامعة وأنا أعيش في النبي صموئيل؟' المواصلات من وإلى القرية مقيدة بجدول زمني ضيق.
>
> في إحدى المرات وافقت إحدى العائلات من قرية مجاورة على تزويج ابنتها لابني. وعندما جاء والد الفتاة لمشاهدة البيت الذي ستعيش فيه ابنته، كان عليه الانتظار من الساعة الثامنة صباحا وحتى الرابعة من بعد الظهر قبل أن يسمحوا (قوات الاحتلال الإسرائيلي) له بعبور نقطة تفتيش الجيب إلى النبي صموئيل. فقال إن زواج ابنته من رجل من الأردن أسهل من زواجها من رجل من النبي صموئيل. السفر من الضفة الغربية إلى الأردن يستغرق حوالي أربع ساعات، وليس ثماني ساعات... بعد ذلك بوقت قصير أخبرنا برفضه تزويج ابنته لابني. لكن كان لذلك أثر كبير على ابني. جعله حزينا جدا، لأنه أحب الفتاة[88]."

وأضافت الأم أن ابنها يعيش على شرفة بيتهم التي أغلقها بالطوب.

شخص آخر من النبي صموئيل قرر مغادرة القرية بسبب كبر حجم عائلته، بعد أن كان يعيش هناك مع والديه وإخوته الثلاثة وزوجته في بيت يتكون من غرفتي نوم. حيث كان يسكن وزوجته في غرفة نوم صغيرة، شاركاها لاحقا مع طفليهما. وذكر، "لأن الغرفة كانت صغيرة جداً، لم أستطع العيش بشكل طبيعي[89]."فانتقل في عام 2016 للعيش في بيرنبالا.

---

87 المرجع نفسه، الفقرة 7.

88 تقرير ميداني لمؤسسة الحق في النبي صموئيل، 16 آب/أغسطس 2017. دائرة الرصد والتوثيق.

89 تقرير ميداني لمؤسسة الحق في النبي صموئيل، 21 آب/أغسطس 2017. دائرة الرصد والتوثيق.

"لوقت طويل ساد انطباع لدى الشباب بأن أي شخص يتزوج عليه مغادرة النبي صموئيل. رزقت بطفلي الثالث في بيرنبالا. وعلى الرغم من سعادتي بقدوم طفلي الثالث، إلا أن ميلاده أكد أنني لن أعود أبدا إلى النبي صموئيل. عائلتي الآن كبيرة ولا يمكننا الآن العيش في تلك الغرفة في النبي صموئيل. أحب قريتي وأشتاق لعائلتي. أخي، الذي عمره 25 عاما، يعيش في نفس الغرفة التي عشت فيها في النبي صموئيل. هو الآن خاطب. وقرر مغادرة القرية واستئجار منزل عندما يتزوج. يقول بأنه غير مستعد لعيش تجربتي بالبقاء في غرفة صغيرة واستخدام حمام مشترك مع بقية العائلة[90]."

إلى جانب الحياة العائلية، يواجه سكان النبي صموئيل قيوداً على المشاركة في الأنشطة الثقافية والمجتمعية. وهذه القيود ناتجة بالدرجة الأولى عن قيود مفروضة على الحركة والوصول، إن كان ذلك للسكان أو الزائرين. وكما سبقت الإشارة، يواجه السكان عقبات عديدة عند استقبالهم للضيوف. وكنتيجة لذلك، علمت مؤسسة الحق أن "السكان يفضلون تنظيم مناسباتهم السعيدة والحزينة خارج القرية." وبحسب ما أفاد به أحد الأشخاص: "نقوم بأشياء أكثر خارج القرية لتسهيل الأمور على الآخرين... بإمكاننا القيام بالتنسيق لكنه أمر بالغ الصعوبة، ويكون علينا إحضار الناس من نقطة التفتيش ذهاباً وإياباً... خلال إحدى الجنائز كان على العائلة الذهاب (إلى نقطة التفتيش) لاستقبال المعزين."[91] إحدى ساكنات القرية استذكرت حادثة أخرى جرت عام 2015 عندما توفيت عمتها:

"أثناء دخولهم مع الجنازة، وقع جدال (على نقطة التفتيش). بعد ذلك، في اليوم الثالث من العزاء حسب العادات، لم يسمحوا (قوات الاحتلال الإسرائيلي) لأي أحد بتقديم التعازي. فعلوا ذلك ليسخروا منا". 92

وإلى جانب هذه الحوادث، اشتكى كثير من السكان من صعوبات تنظيم إفطار خلال شهر رمضان، بما في ذلك حالات كان عليهم فيها الإفطار على نقطة التفتيش نتيجة لعدم السماح للضيوف بالدخول.

أ. الحق في الحياة الأسرية

ينص كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الأسرة هي "وحدة جماعية طبيعية وأساسية في المجتمع" وبأن لها الحق في الحماية من قبل المجتمع والدولة"، خصوصا لتكوين هذه الأسرة."[93] وقد تكون

90 المرجع نفسه.

91 مقابلة مع عيد محمد عيد بركات، 52، بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2016.

92 الحاشية 44 أعلاه.

93 المادة 10(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص على "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بما يلي: (1) وجوب منح الأسرة، التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، وخصوصا لتكوين هذه الأسرة وطوال نهوضها بمسؤولية تعهد وتربية الأولاد الذين تعيلهم. ويجب أن ينعقد الزواج

الوحدة الأسرية نووية أو موسعة، أو تشمل مفاهيم متعددة في دولة ما.[94] في تعليقها العام حول حماية الأسرة، أكدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان على أن:

> "الحق في تكوين أسرة ينطوي، من حيث المبدأ، على إمكانية التناسل والعيش معاً... وبالمثل، فإن إمكانية الحياة معا تقتضي اعتماد تدابير مناسبة، سواء على الصعيد الداخلي أو، عندما يقتضي الحال، بالتعاون مع دول أخرى، لتأمين وحدة الأسر أو جمع شملها، لا سيما عندما يعود انفصال أعضائها إلى أسباب ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو إلى أسباب مماثلة."[95]

كما يؤكد القانون الإنساني الدولي العرفي على الحق في الحياة الأسرية،[96] وعلى حماية "مسكن الأسرة وبيتها" الذي "لا يجوز أن يكون موضع تدخل تعسفي[97]."

في سياق المجتمع الفلسطيني بوجه عام، وكما هو الحال بالنسبة للنبي صموئيل، يجب فهم أن الوحدة الأسرية تشتمل على أفراد العائلة من كل من الدرجتين الأولى والثانية. وعلى الرغم من أن الشهادات الواردة أعلاه تركز على الخيارات الصعبة التي يواجهها سكان النبي صموئيل، عندما يقررون الزواج أو توسيع عائلاتهم، بسبب القيود المفروضة على الحركة والبناء، إلا أن أثر هذه الخيارات يتجاوز الأسرة النووية.

إن أي شكل من الحياة الأسرية "التقليدية" التي يواصل فيها الأبناء العيش بالقرب من آبائهم بعد أن يؤسسوا عائلاتهم الخاصة بهم يجب أن يأخذ منحى متطرفاً في النبي صموئيل، حيث أن أفراد الأسرة كافة مجبرون على العيش تحت سقف واحد. والنساء اللاتي يتزوجن من رجال قاطنين في النبي صموئيل يجب عليهن أيضا التفكير في العواقب المحتملة على علاقاتهن مع عائلاتهن، ووتيرة ويسر لقائهن بها.

تقوض إسرائيل حق الفلسطينيين في الحياة الأسرية في الأرض الفلسطينية المحتلة عبر طائفة من السياسات والممارسات التي من ضمنها عزل القرية عن بقية الضفة الغربية، ونظام "التنسيق"، والقيود على البناء، وانعدام الخدمات الأساسية بما فيها الرعاية الصحية والتعليم. وبدلا من دعم

برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء لا إكراه فيه.» وتنص المادة 23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في جزء منها على: «1. الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. 2. يكون للرجل والمرأة، ابتداء من بلوغ سن الزواج، حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة.»

94 التعليق العام رقم 19 للجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 23 (الأسرة) حماية الأسرة، الحق في الزواج والمساواة بين الزوجين، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، 27 تموز/يوليو 1990، الفقرة 2، متاح على (بالانجليزية) http://www.refworld.org/docid/45139bd74.html

95 المرجع نفسه، الفقرة 5.

96 المادة 46 من لائحة لاهاي: "ينبغي احترام سرف الأسرة وحقوقها, وحياة الأشخاص والملكية الخاصة, وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية. لا تجوز مصادرة الملكية الخاصة.» الحاشية 79 أعلاه. المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة: «للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم.» الحاشية 81 أعلاه.

97 الحاشية 48 أعلاه، التعليق على المادة 27.

تأسيس وحدات أسرية جديدة وقدرة الأسر على العيش معاً في النبي صموئيل، أوجدت إسرائيل ظروفاً تدفع الأفراد إلى السعي لتوفير مسكن في قرى أخرى كي يتمكنوا من الحفاظ على حياة أسرية عادية.

ب. الحق في المشاركة في الحياة الثقافية

تتضمن المادة (15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية. وتؤكد لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الثقافة:

> "تشمل، ضمن أمور أخرى، أساليب الحياة، واللغة، والأدب الشفوي والمكتوب... والدين أو مجموعات المعتقدات، والطقوس والاحتفالات... والبيئات الطبيعية والاصطناعية، والمأكل والملبس والمأوى، والفنون والعادات والتقاليد التي من خلالها يعبر الأفراد ومجموعات الأفراد والمجتمعات عن إنسانيتهم والمعنى الذي يعطونه لوجودهم، ويكونون رؤيتهم للعالم التي تمثل مواجهتهم للقوى الخارجية المؤثرة على حياتهم."[98]

تشكل إمكانية الوصول عنصراً رئيسياً للحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وتتألف من "فرص فعالة وملموسة متاحة للأفراد والمجتمعات للتمتع التام بالثقافة، وتكون في متناول الجميع مادياً وملياً في المناطق الحضرية والريفية على السواء، دون تمييز[99]." وكما هو الحال مع حقوق أخرى، على الدولة أن تضمن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية من دون تمييز وعلى قاعدة المعاملة المتساوية.

بوجه عام، أعاقت إسرائيل إمكانية وصول سكان النبي صموئيل إلى مناطق أخرى من الضفة الغربية بسبب جدار الضم ونقطة تفتيش الجيب، ولا يمكنهم دخول القدس الشرقية من دون تصريح. وبالتالي تحدد هذه القيود إمكانية وصولهم إلى الحياة الثقافية في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وحتى عندما يحاول سكان النبي صموئيل عقد أنشطة ثقافية في القرية، يندرج كثير منها في إطار المناسبات الدينية والاحتفالات والمراسم، بما فيها دعوة فلسطينيين آخرين لزيارتهم، فغالباً ما يمنعون من ذلك.[100]

علاوة على ما سبق، فإن الفلسطينيين ممن يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية ويرغبون في دخول النبي صموئيل من دون دعوة من سكانها، بما في ذلك من أجل الصلاة في مسجدها، يمنعون من ذلك. وبالنظر إلى الواقع من زاوية أوسع من حالة النبي صموئيل، تشير التقديرات إلى أنه بعد اكتمال

98 التعليق العام رقم 21، حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية، المادة 15، الفقرة 1(أ)، من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 21 كانون الأول/ديسمبر 2019، E/C.12/GC/21، الفقرة 13، متاح على

https://undocs.org/ar/E/C.12/GC/21

99 المرجع نفسه، الفقرة 16(ب).

100 تكرر هذا الاعتبار في سياق مقابلات ميدانية عديدة في النبي صموئيل.

جدار الضم فإن "أكثر من 3,500 موقع ومعلم أثري، بما في ذلك حوالي 500 موقع أثري رئيسي تشكل جزءً كبيراً من الموارد الثقافية الفلسطينية" ستكون خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ما يقيد إمكانية وصول الفلسطينيين إلى تراثهم الثقافي.[101]

أطفال يلعبون في النبي صموئيل وتظهر مستوطنات إسرائيلية في الخلفية. الحق © 2016

د. فرص الحصول على التعليم

"مدرسة النبي صموئيل الابتدائية المختلطة" التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية هي المدرسة الوحيدة في القرية ويدرس فيها تلاميذ من الفئة العمرية من 6 إلى 10 سنوات. ولا توجد روضة أطفال في القرية، ويفيد السكان بأنه لم يتم بناء مدرسة أخرى لأنه سيجري هدمها. في زيارة خلال عام 2011 لوكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، فاليري آموس، أشارت إلى أثر "نظام التخطيط شديد التقييد" وقالت "زرت مدرسة تتألف من غرفة واحدة من دون نوافذ والقليل من المرافق، والتي لا يمكن تحسينها لأن قوانين التخطيط لا تسمح بذلك. هذا أمر غير مقبول"،[102] وبينما تم إجراء إضافات على المدرسة منذ زيارة عام 2011 إلا أنها بنيت من دون تصاريح من قوات الاحتلال الإسرائيلي ولذلك صدرت بشأنها أوامر هدم.[103]

---

101 Archeological Heritage in Area C, Hamdan Taha, This Week in Palestine, November 2015, available at https:// thisweekinpalestine.com/wp-content/uploads/2014/07/Archeological-Heritage-in-Area-C.pdf.

102 Top UN humanitarian official hits out at forced displacement of Palestinians, UN Center, 14 May 2011, available at http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=38383#.WYXAuhWGPIU.

103 "وفي أيلول/سبتمبر 2013، نجحت القرية في تثبيت حاوية على أرضية المدرسة تُستخدم كقاعة درس إضافية. غير أن المدرسة معرضة اليوم لخطر فقدان إحدى قاعتيها بسبب عدم الحصول على رخصة بناء.» تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، ريتشارد فولك، 13 كانون الثاني/يناير 2014، ، الفقرة 17، متاح على https://undocs.org/ar/A/HRC/25/67;

"ومنعت السلطات الإسرائيلية أيضا سكان القرية من توسيع مدرستهم البالغة مساحتها 16 مترا مربعا، وأصدرت أوامر هدم ضد السور المحيط بالمدرسة، والمدرسة المقامة حديثا في بيت متنقل ووحدة الصرف الصحي في المدرسة." مراقب الشؤون الإنسانية، تقرير شهري، آذار/مارس 2014، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، متاح على

ونظراً لذلك يجبر غالبية الأطفال من النبي صموئيل على الالتحاق بمدارس في الجيب وغيرها من القرى المجاورة. ويؤثر جدار الضم والمنظومة المرتبطة به حتماً على التلاميذ أثناء محاولتهم الوصول إلى مدارسهم. يصف أحد التلاميذ البالغ من العمر 12 سنة لمؤسسة الحق رحلته اليومية بالقول:

"أحيانا نتأخر عن المدرسة بسبب الازدحام على نقطة التفتيش. يقدم المعلمون لنا استثناءات عندما نصل متأخرين بسبب الظروف... أشعر بالاختناق في الازدحام المروري. أصل إلى المدرسة وأنا متوتر. أعتقد أنه لو لم يكن هناك نقطة تفتيش لاستطعت الذهاب في أي وقت أشاء... أنتهي من المدرسة حوالي الساعة 02:00 بعد الظهر. وبمجرد الانتهاء أركب الحافلة. على نقطة التفتيش، يقومون بتفتيشنا أحيانا، وأحيانا أخرى لا يفتشوننا، أحيانا يطلبون بطاقات الهوية، وأحيانا لا يطلبونها". 104

إن الطابع التعسفي لأفعال قوات الاحتلال الإسرائيلي على نقطة التفتيش يمثل الدعامة الرئيسية للاحتلال. في عام 2015 أجرت مؤسسة الحق مقابلة مع خالد سعادة، سائق حافلة تلاميذ المدارس في النبي صموئيل:

"أنا أسكن في الجيب، شمال غرب القدس، وأنا سائق حافلة على الخط بين قريتي بيرنبالا والجيب من ناحية، والنبي صموئيل، التي يفصلها جدار الضم عن بعضها. وعليه فأنا أنقل الركاب في أوقات محددة. وأنقل التلاميذ في وقتين - صباحا ومساء من وإلى المدارس الواقعة في بيرنبالا والجيب. ويتم نقل بقية السكان، بمن فيهم العمال والنساء، في نوبتين أخريين في الصباح وبعد الظهر من وإلى النبي صموئيل.

يوم الأحد، 5 نيسان/أبريل 2015، في حوالي الساعة 02:00 بعد الظهر وأثناء ذهابي إلى النبي صموئيل من الجيب، كنت أعبر نقطة تفتيش الجيب وكان معي 14 راكبا من التلاميذ بالإضافة إلى معلمة اسمها نوال بركات. طلبت مني مجندة إسرائيلية التوقف... وصعدت إلى الحافلة وطلبت من سبع تلميذات، تراوحت أعمارهن بين 13 و14 عاما، أن ترى شهادات ميلادهن. التلميذات يدرسن في مدرسة فاطمة الزهراء في الجيب. ولأنها كانت المرة الأولى خلال عامين تسأل فيها التلميذات عن شهادات ميلادهن، كان متوقعا أنهن لا يحملن هذه الوثائق... سألتُ المجندة: "هل هذا قانون جديد؟" فأجابت، "هذا إجراء جديد أتخذه، وبالتالي سأمنع هذه الحافلة من العبور". ثم أمرتني بالعودة، ففعلت بذلك. وبعد الانتظار لحوالي 30 دقيقة، نوال، المعلمة، أخذت التلميذات السبع والتلميذات الأصغر باتجاه الممر. سمح حرس الحدود الإسرائيلي لهن بالمرور عبر نقطة التفتيش (مشياً على الأقدام) من دون السؤال عن شهادات ميلادهن - حدث هذا تحت أنظار المجندة التي لم تسمح لهن بالمرور في بادئ الأمر. أكد هذا الأمر لي أن كل شيء يعتمد على مزاج الجنود. وهكذا عبرت كل التلميذات نقطة التفتيش مشياً على الأقدام... جاء حرس الحدود إلى الحافلة وتأكدوا من عدم وجود أي راكب فيها، ثم سُمح لي بالعبور". 105

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_04_29_arabic.pdf

104 مقابلة مع طالب بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2016.

105 إفادة لمؤسسة الحق 10595/2015،أخذت بتاريخ 11 نيسان/أبريل 2015.

أ. الحق في التعليم

إن الحق في التعليم حق غير قابل للتصرف، كما جرى التأكيد على ذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل.[106] وتدعو كذلك ديباجة البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات، التي إسرائيل طرف فيها، إلى "الاستمرار في تحسين حالة الأطفال دون تمييز، فضلاً عن تنشئتهم وتربيتهم في كنف السلم والأمن[107]." وتناول العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمزيد من التفصيل الحق في التعليم في التعليق العام رقم (13)، مشيراً إلى توافره والحصول عليه حيث أن بعض "السمات المترابطة والأساسية" يجب مراعاتها في ضوء "المصالح الفضلى للطفل."[108] وبناءً عليه فإن فرص الحصول على التعليم يجب أن تتاح من دون تمييز، ويجب أن يكون التعليم "في المتناول مادياً وبطريقة مأمونة، وذلك إما عن طريق الحضور للدراسة في موقع جغرافي ملائم بشكل معقول (مثلاً في مدرسة تقع بالقرب من المسكن) أو من خلال استخدام التكنولوجيا العصرية[109]." وعلى الدول أيضاً واجب احترام الحق في التعليم، بما في ذلك من خلال تحاشي "التدابير التي تعرقل أو تمنع التمتع بالحق في التعليم[110]."

لإسرائيل التزامات إيجابية مماثلة بموجب القانون الدولي الإنساني. فبموجب المادة (50) من اتفاقية جنيف الرابعة، على السلطة القائمة بالاحتلال ضمان سير عمل مؤسسات الأطفال على نحو سليم. ولا يقتصر هذا فقط على تجنب التدخل "في أنشطتها، لكن أيضا دعمها على نحو نشط وحتى تشجيعها إن فشلت سلطات الدولة المسؤولة في أداء واجبها[111]."

لا يمكن لمدرسة النبي صموئيل استيعاب كل الطلاب في القرية، حيث أنه لا يمكن توسيعها من الناحية المادية بسبب نظام التخطيط الإسرائيلي التمييزي. ومؤسسة كالجمعية النسوية، والتي حاولت أيضا تقديم برامج تعليمية للشباب، جرى هدمها. وعليه فإنه لا يوجد للأطفال في النبي صموئيل خيار سوى إكمال تعليمهم الابتدائي في القرى المجاورة. وبينما لا يعتبر تنقل الطلبة أمراً استثنائياً، إلا أن الظروف

106 المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل. صدّقت إسرائيل على اتفاقية حقوق الطفل في تشرين الأول/أكتوبر 1992.

107 البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، دخل حيز النفاذ في 23 شباط/فبراير 2002، متاح على

https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/opaccrc.aspx

صدّقت إسرائيل على البرتوكول الاختياري في تموز/يوليو 2005.

108 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - التعليق العام رقم 13: الحق في التعليم (المادة 13 من العهد)، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعتمد في 8 كانون الأول/ديسمبر 1999، E/C.12/1999/10، الفقرة 7، متاح على

https://undocs.org/ar/E/C.12/1999/10

109 المرجع نفسه، الفقرة 7(ب).

110 المرجع نفسه، الفقرة 47.

111 الحاشية 48 أعلاه، التعليق على المادة 50.

التي يواجهها الطلبة الفلسطينيون بشكل عام، بما فيهم الطلبة من النبي صموئيل، بلا شك تعيق حقهم في التعليم. إن "المصالح الفضلى" للأطفال لا تراعى بعبور نقطة تفتيش مرتين يومياً وما يتخلل ذلك من عمليات تفتيش ومضايقات تعسفية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

هـ. فرص العمل وسبل العيش لسكان النبي صموئيل

تتضاعف في النبي صموئيل التحديات التي يواجهها الفلسطينيون في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة من ناحية الوصول إلى فرص العمل أو ممارسة سبل المعيشة التقليدية كالزراعة، وذلك بسبب القيود الإسرائيلية. فلا يقتصر التحدي أمام السكان على صعوبة الوصول إلى وظائف خارج القرية أو الحفاظ على الوظائف القائمة، بل يتعداه إلى إعاقة قيامهم بأنشطة مدرة للدخل ضمن حدود قريتهم. ورغم عدم توفر أرقام عن حجم البطالة الحالية في النبي صموئيل، لكن في عام 2010 أفاد المجلس القروي أن معدل البطالة بلغ 60 بالمئة.[112] في المقابل، بلغت نسبة البطالة في عام 2010 في القدس 11.9 بالمئة، و23.7 بالمئة في الضفة الغربية ككل.[113]

أ. القيود على فرص العمل بسبب تقييدات الحركة

تمثل القيود المفروضة على الحركة والوصول أحد العوامل الرئيسية لمستوى البطالة المرتفع في النبي صموئيل. ورغم أن القدس قريبة جغرافياً، إلا أن سكان النبي صموئيل يحتاجون لتصاريح للعمل بشكل قانوني هناك، وهو معيار يؤثر على الشباب بطريقة غير سوية. يقول أحد السكان: "عادة لا يعطون تصاريح إلا للأشخاص المتزوجين ولديهم أطفال. وهذا يعني بأن من أعمارهم بين 22 و30 عاما بالكاد لهم فرصة في الحصول على تصريح[114]." بعض الشبان يحاولون الدخول إلى القدس من دون تصاريح للعثور على عمل، وكثيرا ما يتم اعتقالهم واحتجازهم. وآخرون يحاولون الحصول على عمل في رام الله أو مناطق أخرى من الضفة الغربية، لكن أحيانا ما يجدون أن تكاليف المواصلات تتجاوز راتبهم اليومي.[115]

أحد السكان شرح تجاربه السابقة مع العمل، وأفاد بأنه تم توظيفه "بشكل غير قانوني" في مطعم بالقدس الغربية لحوالي سبع سنوات. وبعد اعتقاله للمرة الخامسة، وما كان يرافق ذلك من احتجاز لفترات تتراوح من 45 يوم إلى 11 شهر، امتنع عن الدخول إلى القدس. وقال:

---

112 الحاشية 23 أعلاه، الصفحة 7.

113 معدل البطالة في صفوف المشاركين في القوى العاملة للأشخاص من 15 عاما فما فوق في فلسطين بحسب الجنس والمحافظة، 2000-2015، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاح على (بالانجليزية)
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/unemployment-2015-01e.htm

114 مقابلة مع نوال بركات بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2016.

115 بسبب الوقت المحدود لتوفر المواصلات العامة في القرية، قال بعض السكان أنه من الضروري أخذ تاكيبى خاص للوصول إلى مناوبة عمل في الصباح الباكر. أحد السكان قدّر أن تكلفة التاكسي الخاص للوصول إلى رام الله تبلغ 30 شيكل على الأقل.

"حاولت أن أتقدم بطلبات لتصاريح، لكن دائماً ما كنت أرفض. عندما تقدمت بطلب كان عمري 20 سنة. لم تكن عندي أي مشاكل ولم أعتقل سابقاً، مع ذلك لم يعطوني إياه. وحاول مالك المطعم أن يحصل على تصريح لي لكنه لم ينجح في ذلك.

لم أكن أقوم بأي عمل منذ ذلك الوقت. لا أريد أن أذهب هناك من أجل أن أعمل ومن ثم أعتقل... ماذا يمكنني أن أفعل هنا؟ أقمنا مغسلة سيارات هنا، فدمروها [قوات الاحتلال الإسرائيلي]. حاولت أن أفتحها مجدداً، فدمروها مرة أخرى... ذهبت إلى رام الله لأعمل في مطعم، وكان يجب أن أحصّل 120 شيكل، وبالنظر للوقت الذي يستغرقه الذهاب إلى هناك ومن ثم العودة، وجدت أن الأمر لا يستحق العناء.[116]

"هناك عدد قليل فقط من الناس الذين لديهم تصاريح للعمل في المستوطنات، بإمكاني عدهم على أصابع اليد الواحدة. يذهب أبي للعمل في السوق في إسرائيل. ومعه تصريح للعمل هناك منذ 40 عاما، لكنه لم يتمكن أبداً من الحصول على تصريح لي. إن عملت في الضفة الغربية وحصلت على 80 شيكل لن يكون ذلك كافياً... نلتقي نحن الشبان كل يوم ولا نقوم بأي شيء. أنام. نحن بحاجة لشيء ما يبقينا مشغولين، حتى لو صالة رياضية. أي نوع من المشاريع، أو أن نحصل على تصاريح، أو على وظيفة في الضفة الغربية إن لم يكن في إسرائيل. لا نريد الكثير من المال، نريد فقط أن نعيش[117]."

إحدى ساكنات النبي صموئيل تحدثت عن قرار مشابه اتخذه زوجها بالبقاء عاطلا عن العمل:

"كان زوجي يعمل في ورشة تصليح سيارات في بيرزيت، مابين تكاليف المواصلات وكل شيء آخر، تبين أن الأمر لا يستحق عناء ذهابه... وأيضا كان مطلوبا منه أن يكون هناك الساعة 06:00 صباحا (لكن لا تتوفر لدينا مواصلات في مثل هذا الوقت)... ومقابل 12 ساعة عمل كان يدفع له 70 شيكل... ونفس الشيء ينطبق على العمل في رام الله في مجال البناء[118]."

116 مقابلة مع محمود عليان بتاريخ 27 آب/أغسطس 2016.

117 المرجع نفسه.

118 الحاشية 42 أعلاه.

ب. أثر قيود البناء على الحق في العمل

"لدينا أراض كثيرة، لكن لا يمكننا استخدماها في أي شيء."[119] صورة التقطتها "الحق" في النبي صموئيل بتاريخ 15 تموز/يوليو 2017، الحق ©.

ويواجه الأفراد من النبي صموئيل أيضاً تحديات عندما يحاولون إيجاد فرص اقتصادية وفرص عمل لأنفسهم داخل القرية بسبب القيود المفروضة على البناء. وعلى الرغم من أن الزراعة كانت مصدراً تقليدياً للدخل بالنسبة للقرية، إلا أن إسرائيل تمنع بالفعل إيجاد الشروط اللازمة لقيام زراعة ناجحة. فقد جرت مصادرة السُوَج التي كانت تحمي الأراضي وتحول بين الحيوانات والمحاصيل، واقتلعت الأشجار المثمرة الجديدة[120].

ومن شبه المستحيل أيضاً تأسيس الأعمال التجارية الصغيرة في القرية .وأبعد من ذلك، في الوقت الذي يستمر فيه الموقع الأثري بالتطور، لا يتمكن السكان من تطوير أنشطة مدرة للدخل بناء على تدفق الزائرين بسبب عدم قدرتهم على بناء حتى منشآت بسيطة.[121] وكما ذكر أعلاه، حاول السكان إقامة مغسلة سيارات لكن جرى هدمها مراراً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.[122]

---

119 الحاشية 114 أعلاه.

120 «وقالت إن السلطة الفلسطينية منحتها بعض أشجار الزيتون في 2002. فغرست بعضها وأقمت سورا حولها على قطعة أرض مساحتها 8 دونم (0.8 هكتار) كنت قد ورثتها عن والديّ. قام الجيش بهدم السور واقتلع الأشجار.» الحاشية 4 أعلاه، تقرير هيومن رايتس ووتش؛
«الحظيرة المؤقتة التي بنيت في المناطق المبنية، بدعم من الحكومة الفرنسية، صدر حكم بهدمها، والسكان الذين زرعوا أشجار الزيتون وأشجار الفواكه في أراضيهم الخاصة تسلموا أوامر بقلعها.» الحاشية 24 أعلاه.

121 "ساحة وقوف السيارات التي أنشأها أغلقت هي أيضا، وحتى وضع عربة لبيع الطعام والهدايا التذكارية أو الشراب ممنوع. يدعي عيد أنه يريد الحصول على رخصة تجارية، ولكن خبرة الماضي أثبتت أن الإدارة المدنية وسلطة حماية الطبيعة والحدائق لا تنوي السماح بذلك. أي أن فرصة الاستفادة من مصدر المعيشة المتبقي، أي السياح، ممنوعة هي أيضا على السكان." الحاشية 24 أعلاه.

122 الحاشية 4 أعلاه، تقرير هيومن رايتس ووتش.

ج. الحق في العمل

يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على "الحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية."[123] وحيثما لا يتمكن الأفراد من الحصول على عمل لأنفسهم، يكون على الدول واجب إعمال الحق.[124]

في تعليقها العام على الحق في العمل، أكدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الالتزامات الأساسية للدول تشمل في جزء منها:

> "(أ) ضمان حق الوصول إلى العمل، ولا سيما للمحرومين والمهمشين من أفراد ومجموعات، والسماح لهم بالعيش حياة كريمة؛
> (ب) تفادي أي تدابير تفضي إلى ممارسة التمييز ضد المحرومين والمهمشين من أفراد ومجموعات في القطاعين الخاص والعام وإلى عدم معاملتهم على قدم المساواة مع غيرهم، أو إلى إضعاف الآليات الموجودة لحماية هؤلاء الأفراد والمجموعات[125] ."

ويشمل التمييز في مجال العمل الانتهاكات التي تترتب عليها آثار على جميع مراحل الحياة - كفرص الحصول على التعليم الأساسي - والتي ستؤثر بالتالي على فرص الفرد في العمل.[126]

تلقي السياسات والممارسات الإسرائيلية بأعباء شديدة على سكان النبي صموئيل في سعيهم نحو إعمال حقهم في العمل، حيث لا يستطيع السكان استخدام أراضيهم في أنشطة مدرة للدخل، وواجهوا عمليات هدم نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي عند محاولتهم استخدام أراضيهم الخاصة للزراعة أو فتح مشاريع تجارية. ونادراً ما تمنح تصاريح لدخول القدس الشرقية المحتلة لطلب وتأمين فرص عمل، وعلى الجانب الآخر فإن الدخول إلى مناطق أخرى من الضفة الغربية بحثاً عن عمل في أوقات مناسبة وعلى أساس يتسم بفعالية التكاليف، هو أيضاً شبه مستحيل نتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة. وهكذا فإن الفلسطينيين القاطنين في النبي صموئيل لا يواجهون فقط تمييزاً في الحصول على العمل، بل أيضاً غياباً لخيار حقيقي يمكنهم من السعي إلى فرص عمل.

و. الحصول على الرعاية الصحية والعوامل الأساسية المحددة للصحة

لا يوجد في قرية النبي صموئيل مركز للرعاية الصحية، ولا يسكن في القرية عاملون في المجال الطبي.

---

123 المادة 6(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

124 الحق في العمل، التعليق العام رقم 18، المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 6 شباط/ فبراير 2006، E/C.12/GC/18، الفقرة 26.

125 المرجع نفسه، الفقرة 31.

126 المرجع نفسه.

وبحسب السكان، كانت خدمات الرعاية الصحية الأساسية تقدم خلال زيارات أسبوعية من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لكن تسلمتها مؤخراً وزارة الصحة الفلسطينية. كانت هذه الزيارات تجري في الجمعية النسوية في النبي صموئيل، لكن بعد هدم الجمعية في آب/أغسطس 2016 تم تجهيز غرفة في بيت أحد القرويين وتزويدها بسرير وخزانة دواء بدعم من دول مانحة وهيئات دولية. ويذهب سكان النبي صموئيل أيضاً إلى عيادة تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية في قرية الجيب، وهناك يحصلون على تطعيمات.

مدخل الغرفة المستخدمة لتقديم الخدمات الطبية في النبي صموئيل. صورة التقطتها "الحق" © 2017.

على الرغم من كونها الخيار الأقرب، إلا أن أهالي القرية غير مسموح لهم بالوصول بحرية إلى المستشفيات في القدس كونهم من حملة هويات الضفة الغربية، باستثناء الحالات التي تحصل على تصريح. وبناء على ذلك فإنه في الحالات الطارئة يذهب السكان عادة إلى مستشفى رام الله الحكومي. وتستغرق الرحلة حوالي 30 دقيقة للوصول إلى رام الله إن توفرت سيارة أو وسيلة نقل عام، وإن لم يكن هناك ازدحام مروري على نقطة التفتيش وكانت مفتوحة. بحسب السكان، قبل عدة سنوات جاء المخاض لإحدى النساء وأجبرت على الولادة على يد نساء في القرية. في ذلك الوقت كانت نقطة تفتيش الجيب مغلقة ولم يكن بمقدور المركبات المسجلة لديها العبور إلى القرية. ولم يستطع السكان أيضا العثور على سائق مستعد للمخاطرة بأخذ المرأة إلى أحد مستشفيات القدس. وعندما فتحت نقطة التفتيش في اليوم التالي أخذت الأم ومولودها إلى عيادة في الجيب.[127]

وإلى جانب الحالات الطارئة، فإن المصابين بحالات مرضية مزمنة يواجهون أيضا معيقات للحصول على الرعاية الصحية.

127 الحاشية 38 أعلاه.

"اكتشفت قبل حوالي 11 شهرا إصابتي بالسرطان، وبأني سأحتاج للذهاب إلى مستشفى الأوغستا فكتوريا في القدس لجلسات العلاج الكيميائي. ابني، محمد، كان من المفترض أن يذهب معي، لكنه اعتقل قبل حوالي شهر من الموعد من قبل شرطة الاحتلال الإسرائيلي في القدس. لقد كان في القدس ليبحث عن عمل، غير أن تصريحه لدخول القدس كان يقتصر على مرافقة مريض وأنا لم أكن معه حينها .ولذلك حظر عليه الدخول مرة أخرى من دوني.

عندي الآن جلسة علاج كيميائي كل 15 يوم، وبعد أن أنهي العلاج أحتاج لشخص لمساعدتي في العودة إلى البيت لأني أشعر بالضعف ولا أقدر على المشي. المشكلة أنه لا يوجد أي أحد ليرافقني إلى المستشفى. كل أبنائي مشغولون في عملهم ولا يستطيعون المساعدة. أحد الحلول يمكن أن يكون في قيام زوجات أبنائي بمرافقتي، لكن سلطات الاحتلال ترفض منحهن تصاريح لأنهن لسن قريبات من 'الدرجة الأولى.' عندي ابنتان، إحداهما تعيش في قرية بيت اكسا، وعلى الرغم من أن على بطاقة هويتها مسجل أنها تسكن في النبي صموئيل، لكنه لم يتم شملها في تعداد السكان الأخير الذي أجراه الاحتلال (لأنها كانت في بيت اكسا). وبسبب ذلك هناك حاجة لوجود 'تنسيق' في كل مرة ترافقني فيها إلى المستشفى. هذا ليس سهلا، لأن تقديم طلب للتنسيق لا يعني دائما أنه ستتم الموافقة عليه...

قبل حوالي الشهر وبينما كنت ذاهبة إلى المستشفى لوحدي بتاكسي، تأكد السائق من وجود تصريح معي لدخول القدس قبل أن أركب السيارة. لقد كان خائفاً من مخالفته من قبل الشرطة الإسرائيلية إن لم يكن لدي تصريح، وهذا الوضع يمنع أي أحد لا يوجد لديه تصريح لدخول القدس من مرافقتي. دفعت للسائق 150 شيكل لإيصالي وإعادتي. هذا مبلغ كبير يرهقني مالياً. المشكلة أنه بعد تلقي العلاج أشعر بدوار وضعف، ولا يوجد أي أحد لمساعدتي بعد جلسة العلاج الكيميائي. آخر مرة ساعدتني الممرضات في الوصول إلى التاكسي الذي كان سيعيدني إلى القرية[128]."

إلى جانب القيود المفروضة على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، شدد سكان القرية على أن الظروف التي يعيشون في ظلها تؤثر سلباً على صحتهم. فنتيجة للقيود على البناء وترميم بيوتهم، اشتكت العديد من العائلات من الرطوبة في بيوتها والعفن الناتج عن ذلك والذي ينمو في الداخل. إحدى الأمهات لثلاثة أطفال أفادت بأن أطفالها يعانون من مشاكل في الجهاز التنفسي، والتي تعتقد أنها نتيجة للرطوبة الشديدة داخل بيتها.[129]

128 إفادة لمؤسسة الحق 2014/9969.

129 الحاشية 42 أعلاه.

سقف بيت في النبي صموئيل تجمّع عليه العفن بسبب الرطوبة. صورة التقطتها "الحق" © 2017.

أ. الحق في الصحة

من واجب إسرائيل ضمان الحق في الصحة للشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. المادة (56) من اتفاقية جنيف الرابعة تؤكد على أنه "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة ."وفي حين أن على إسرائيل التعاون مع "السلطات الوطنية والمحلية"، بالنظر إلى العزل المتعمد للنبي صموئيل عن بقية الضفة الغربية، فإن الدور الذي يمكن للسلطة الفلسطينية أن تقوم به هناك محدود.

يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه."[130] وتشمل عناصر الحق في الصحة، على سبيل المثال لا الحصر: 1) توافر المرافق والخدمات الصحية؛ 2) إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات بدون تمييز.[131] وبناء على ذلك يتعين على الدول الأطراف "تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض."[132] ويشمل الحق في الصحة كذلك

130 المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

131 لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12)، اعتمد في 11 آب/أغسطس 2000، ، الفقرة 12، متاح على

https://undocs.org/ar/E/C.12/2000/4

132 المادة 12(2)(د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

"المقومات الأساسية للصحة مثل الغذاء والتغذية، والمسكن، والحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح الوافي، والعمل في ظروف آمنة وصحية، وبيئة صحية.[133]

وحيث أن الدول ملزمة بعدم "منع أو تقييد إتاحة فرص متكافئة لجميع" والامتناع عن "إنفاذ ممارسات تمييزية كسياسة عامة للدولة" في احترام الحق في الصحة، نفذت إسرائيل بدلاً من ذلك سياسات تستهدف مجتمعات محلية محددة، بما فيها النبي صموئيل.[134] إن سياسات إسرائيل وممارساتها كان لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على صحة السكان الفلسطينيين. على سبيل المثال، فإن العوامل الأساسية المحددة للصحة، بما فيها المسكن، تشكل هدفا لسياسات التخطيط الإسرائيلية غير المشروعة. فسكان النبي صموئيل يقفون أمام خيارين هما إما العيش في ظروف اكتظاظ، غالبا في بيوت متهالكة، والتي كما سبق ذكره بالغة الرطوبة وينتشر فيها العفن، أو البناء "غير القانوني" ومواجهة الهدم المحتمل.

وفي نفس السياق فإن هدم إسرائيل لمبنى الجمعية النسوية، الذي كان يستخدم خلال الزيارات الأسبوعية من قبل موظفي الرعاية الصحية، جرى رغم انتهاكه للمادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة. ونتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة وغياب مرفق للرعاية الصحية في القرية فإن سكان النبي صموئيل يواجهون عقبات متعددة أمام حقهم في الصحة، بما في ذلك إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية في الوقت المناسب، وهو ما يمكن تقييده بشكل تعسفي على نقطة تفتيش الجيب.

3. النقل الممنهج لسكان النبي صموئيل

كما يتضح، يواجه سكان النبي صموئيل قيوداً مشددة على إعمال حقوقهم الأساسية. وبسبب هذه الظروف القاسية التي يواجهها السكان، كان على كثير منهم الانتقال إلى مناطق أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن المهم الإشارة إلى أن استهداف السكان الذي أدى إلى تغيير مكان سكنهم يجب أن ينظر إليه في سياق ترحيلهم الذي وقع عام 1971.

أ. النقل القسري المباشر

في آذار/مارس 1971 وصلت قوات إسرائيلية إلى بيوت سكان النبي صموئيل وقامت بهدمها دون إشعار مسبق، مرغمة السكان على الالتجاء إلى بيوت ومنشآت مهجورة تبعد بضع مئات من الأمتار.

133 الحاشية 131 أعلاه، الفقرة 4.

134 المرجع نفسه، الفقرة 34.

يحظر القانون الإنساني الدولي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من نقل السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال مهما يكن الدافع.[135] حيث أن الإخلاء الكلي أو الجزئي للسكان المحميين يجوز فقط "إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية."[136] ويؤكد التعليق على المادة (49) أن عمليات الإخلاء يسمح بها فقط "عندما تجعلها الاعتبارات العسكرية الأساسية أمرا حتمياً، وإن لم يكن حتمياً، تتوقف مشروعية الإخلاء[137]."

أحد السكان، والذي كان عمره 10 سنوات عندما جرى ترحيله عام 1971، ذكر أن الأسباب المزعومة التي قدمتها إسرائيل لترحيل السكان من بيوتهم ادعت أن البيوت كانت متهدمة بسبب القصف الشديد الذي تعرضت له خلال حرب عام 1967. وكغيره من السكان يدحض الزعم بأن البيوت شكلت أي خطر عليهم. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى عدم وجود أعمال حربية فعلية ولا قضايا أمنية ملحة خلال آذار/مارس 1971، أي حوالي أربع سنوات بعد الحرب، وكون أن السكان الذين بقوا جرى طردهم من بيوتهم في عقود لاحقة، فإن استثناء "الإخلاء المؤقت" غير ذي صلة. وكما ثبت في وثائق الأرشيف الإسرائيلي فإن النبي صموئيل استهدفت بسبب قربها من القدس، وكانت ضمن ما يقدر بـ 4,000 فلسطيني جرى طردهم من بيوتهم في منطقة القدس خلال السنوات الأولى على الاحتلال.[138] يرقى التشريد الأولي هذا إلى ترحيل قسري للسكان المحميين في النبي صموئيل، وشكل وما زال يشكل جزءا من سياسة إسرائيل لتوسيع وتهويد منطقة القدس.

ب. النقل القسري غير المباشر

إن استهداف السياسات والممارسات الإسرائيلية لسكان النبي صموئيل لم ينته في 1971. يواجه سكان النبي صموئيل قيوداً شديدة على الوصول والحركة ناجمة عن جدار الضم ونقطة تفتيش الجيب، وغيرها من عناصر البنية التحتية للاستيطان، التي تعزلهم عن باقي الضفة الغربية، ويواجهون كذلك قيوداً مفروضة على دخول حاملي هوية الضفة الغربية إلى القدس الشرقية. هذا وسلط الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الضوء على أن:

> "المسار المختار للجدار يعطي تعبيراً في عين المكان للتدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات، والتي ندد بها مجلس الأمن... كما أن ثمة خطراً من إحداث المزيد من التغييرات في التكوين الديمغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لتشييد الجدار، من حيث إنه يسهم في رحيل السكان الفلسطينيين من مناطق بعينها."[139]

135 المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.
136 المرجع نفسه.
137 الحاشية 48 أعلاه، التعليق على المادة 49.
138 الحاشية 4 أعلاه، تقرير الأمم المتحدة، الفقرة ج('1').
139 الحاشية 33 أعلاه، الفقرة 122.

وتطرقت المحكمة إلى ملاحظة أن وجود الجدار يعزل السكان المعنيين عن الوصول إلى الموارد،[140] وعن "أماكن عملهم، ومدارسهم، وعياداتهم الصحية وخدمات اجتماعية أخرى[141]."

كذلك يعزل الجدار سكان النبي صموئيل عن الضفة الغربية. فنظام التصاريح الإسرائيلي يفاقم من منع غالبية السكان، كونهم يحملون هوية الضفة الغربية، من دخول المدينة التي يجب أن يكون الدخول إليها أسهل من الدخول إلى أي مدينة أخرى، ألا وهي القدس. وبصورة إجمالية فإن سكان النبي صموئيل، كما هو الحال مع عدد لا يحصى من التجمعات السكانية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، معزولون عن مجموعة من الخدمات وعن الوصول إلى الموارد ويصطدمون بعراقيل تراكمية في طريق حقهم في تقرير المصير.[142]

وبالفعل تجعل القيود المفروضة على الحركة والوصول، والتي تفاقمها القيود على البناء في القرية، مناحي الحياة اليومية كافة في النبي صموئيل صعبة. في عام 2014، أكد مجلس قروي النبي صموئيل، كما أورد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا)، أن "24 أسرة معيشية تتكون من 125 شخصا" انتقلت إلى خارج القرية في السبع سنوات السابقة "نتيجة للقيود على الحركة والوصول وبناء البيوت الجديدة[143]." في مقابلة أجرتها "الحق" في آب/أغسطس 2017، أفاد أحد السكان إلى أن ست عائلات غادرت النبي صموئيل منذ حزيران/يونيو 2014 بسبب عدم ملاءمة السكن وعدم قدرة السكان على البناء والاستفادة من الأراضي في قريتهم.[144]

ولا يكون قرار الانتقال من القرية بالأمر السهل؛ فكما ذكر أحد سكان القرية السابقين:

> "حاليا، أزور النبي صموئيل تقريبا كل يوم...إلا أنه عندما أفكر في المستقبل، أشعر أنني وأطفالي لا مكان لنا هناك إن استمرت سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في النبي صموئيل كما هي."[145]

يحظر القانون الإنساني الدولي الترحيل القسري الفردي أو الجماعي للسكان المحميين. ويمكن تعريف الترحيل القسري بأنه: التشريد القسري للأفراد من المنطقة الموجودين فيها بصفة قانونية بالطرد

---

140 "المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء المكلف من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد لاحظ أيضا أنه «مع عزل السياج/الجدار للمجتمعات المحلية عن أراضيها ومياهها من دون أي وسائل أخرى للمعيشة، فإن العديد من الفلسطينيين القاطنين في هذه المناطق سيجبرون على الرحيل.» (E/CN.4/2004/10/Add.2، 31 أكتوبر 2003، الفقرة 51) وفي هذا الصدد أيضا فإن إقامة الجدار ستؤدي فعليا إلى حرمان عدد كبير من الفلسطينيين من 'حرية اختيار مكان إقامته[م].'» المرجع نفس، الفقرة 133.

141 المرجع نفسه.

142 الحاشية 57 أعلاه، الفقرة 11.

143 New access restrictions impact a Barrier-affected community in the Jerusalem area, 31 October 2014, UN OCHA, Footnote 1, available at https://www.ochaopt.org/content/new-access-restrictions-impact-barrier-affected-community-jerusalem-area.

144 تقرير ميداني لمؤسسة الحق ، آب/أغسطس 2017. دائرة الرصد والتوثيق.

145 مقابلة بتاريخ 21 آب/أغسطس 2017 في النبي صموئيل. الاسم محجوب عن النشر.

أو بإجراءات قسرية، دون وجود أسباب يجيزها القانون الدولي.[146] وكما ذكر أعلاه، هناك سببان محدودان يسمحان بالترحيل القسري: الحالات التي يقتضي فيها ذلك أمن وسلامة السكان، وفي حالات الضرورة العسكرية القصوى.[147]

ويحدد الاجتهاد القضائي أن مصطلح "قسراً" مفهوم واسع ولا يجب أن يقتصر على القوة المادية، وإنما قد يشمل "التهديد باستخدامها أو القسر الناشئ مثلاً عن الخوف من العنف والإكراه والاحتجاز والاضطهاد النفسي وإساءة استخدام السلطة...أو استغلال بيئة قسرية [148] ."ويمكن خلق البيئة القسرية المؤدية إلى الترحيل القسري من خلال طرائق مختلفة كحرمان السكان من المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات، وتنفيذ حملات تفتيش للبيوت، وغيرها من إجراءات الاستهداف التمييزي التي تجعل من المستحيل بقاء الأفراد في بيوتهم.[149] وفيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، فقد اعتبرت الأمم المتحدة أن خطط النقل والإخلاء، وعمليات الهدم، والقيود على حرية الحركة والحصول على الخدمات الأساسية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية والقيود على الوصول إلى الموارد الطبيعية والتحكم بها، بما فيها المياه، وغيرها من السياسات والممارسات الإسرائيلية، تسهم في خلق بيئة قسرية.[150] وحيثما كان نقل السكان وتشريدهم بخلاف رغبتهم الصادقة ودون منحهم خياراً حقيقياً، فإنه يشكل ترحيلاً قسرياً غير مباشر.

وكما تبين خلال هذا التقرير، يخضع سكان النبي صموئيل لمجموعة متنوعة من العقبات وأشكال القسر، تركتهم غير قادرين على تقرير مجرى حياتهم اليومية بحرية وبمحض إرادتهم، كحركتهم من القرية وإليها أو تلبية احتياجات نموهم السكاني الطبيعي. وبينما من الضروري تحديد غياب عنصر الاختيار الحقيقي لدى السكان للانتقال في كل حالة على حدة،[151] فإن الأوضاع المعيشية المتجلية للسكان في النبي صموئيل يمكن تصنيفها بسهولة على أنها بيئة قسرية. وبالفعل، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) في عام 2011 "أنماطا واضحة من التشريد تجري" في 13 تجمعاً سكانياً في منطقة "ج"، بما في ذلك النبي صموئيل، "مع إجبار السكان على الانتقال لتلبية احتياجاتهم الأساسية[152] ."

146 See International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (ICTY), Prosecutor v. Popović et al. 2010. Case Number IT-05-88 -T, Trial Judgment, para. 891 and ICTY, Prosecutor v. Krajisnik Momcilo 2009. Case Number IT-00-39-A, Appeals Chamber Judgment, para 308.

147 المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

148 نظام روما الأساسي لأركان الجرائم، المحكمة الجنائية الدولية، المادة 6(هـ).

149 ICTY, Prosecutor v. Krajisnik. 2006. Case number IT-00-39-T. Trial Judgment, para 727 – 732.

150 المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير الأمين العام، 16 آذار/مارس 2017، A/HRC/34/39، الفقرات 57-40، متاح على https://undocs.org/ar/A/HRC/34/39

151 ICTY, Prosecutor v. Naletilic and Vinko Martinovic, IT- 98-34-T, Trial Chamber, Judgment (2003), para 519.

152 التهجير وانعدام الأمن في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، آب/أغسطس 2011، الصفحة 2، متاح على https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_area_c_report_august_2011_arabic.pdf

إن النقل المباشر وغير المباشر للسكان الفلسطينيين المحميين في النبي صموئيل، بما في ذلك إبعاد السكان عن بيوتهم عام 1971 والعائلات التي غادرت منذ ذلك الوقت بسبب البيئة القسرية التي أوجدتها السياسات والممارسات الإسرائيلية المستهدفة للقرية وسكانها، تنتهك المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة. حيث أن النقل غير المشروع يشكل انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة حرب بموجب المادة 8(2)(ب)(‘8’) من نظام روما الأساسي.

إن استهداف إسرائيل الممنهج للفلسطينيين في النبي صموئيل، والذي أفضى إلى حرمانهم الشديد من حقوقهم الأساسية وبالتالي إلى ترحيلهم القسري، قد يرقى كذلك إلى جريمة الاضطهاد بموجب نظام روما الأساسي.[153]

مدخل المسجد وموقع التنقيب الحالي في النبي صموئيل. صورة التقطتها "الحق" © 2017.

153 المادة 7(1) من نظام روما الأسايبى، المحكمة الجنائية الدولية.

القسم الثاني - تحويل النبي صموئيل إلى حديقة وطنية

تستغل إسرائيل المواقع الأثرية والمتنزهات الوطنية لمصادرة الأراضي الفلسطينية والسيطرة عليها، وتكريس روايات تلائم مصالحها القومية.[154] ويجري هذا بصورة أساسية بالتركيز على مزاعم محتملة وغالباً ما تكون خلافية بأن منطقة معينة لها نوع ما من القيمة الدينية أو التاريخية. ومع تطور الرواية، يتم تقديم قصة عقيمة للموقع تتفادى الوجود الفلسطيني. والنبي صموئيل هي واحدة من تجمعات فلسطينية عديدة تؤدي فيها سيطرة إسرائيل على الأرض إلى إملاء قصة لتلك الأرض. ومن الضروري لفهم الواقع على الأرض أثناء فحص الأهداف الإسرائيلية، تحليل الروايات المسقطة والمزاعم المتنازع عليها، وبشكل لا يقل أهمية تحليل واجبات إسرائيل كسلطة احتلال. يبحث هذا القسم في إقامة إسرائيل "حديقة وطنية" في النبي صموئيل، وتدمير البيوت الفلسطينية المحيطة بالمسجد، وعمليات التنقيب المستمرة في القرية.

1. السياق

بعد احتلال إسرائيل عام 1967، تحكّم الحاكم العسكري بقضايا تتعلق بالآثار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي عام 1982، جرى إيجاد منصب "ضابط الأركان المكلف بالآثار" ضمن الإدارة المدنية الإسرائيلية. وفي عام 1995، على إثر الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المؤقتة حول الضفة الغربية وقطاع غزة (الاتفاقية المؤقتة)،[155] نُقلت السلطات والمسؤوليات في مناطق "أ" و"ب" والمتعلقة بالآثار إلى دائرة الآثار والتراث الثقافي الفلسطينية، والتي أعيد تأسيسها عام 1994.[156] وكانت الاتفاقية المؤقتة تعتزم أيضاً نقل السلطات والمسؤوليات المماثلة في منطقة "ج" تدريجياً إلى الاختصاص الفلسطيني بانتهاء فترة الخمس سنوات المؤقتة عام 1999. إلا أن هذا النقل لم يحدث أبداً، وتحتفظ إسرائيل بسيطرة كاملة على منطقة "ج".

---

154 انظر أيضا: «رغم أن الهدف الأول من هدفي مهمة ضابط الأركان المكلف بالآثار هو 'العناية بالمواقع الأثرية والآثار في المنطقة وتطويرها والحفاظ عليها'، إلا أن أنشطته على ما يبدو تهدف إلى تعزيز الرابط بين «أرض إسرائيل» والقطع الأثرية التي يعثر عليها في الضفة الغربية، لا سيما باتجاه دفع عجلة «السياحة الوطنية» الإسرائيلية.

Occupation Remains, A Legal Analysis of the Israeli Archeology Policies in the West Bank: An International Law Perspective, Diakonia International Humanitarian Law Resource Centre

كانون الأول/ديسمبر 2015، الصفحة 29، متاح على (بالانجليزية)

https://www.diakonia.se/globalassets/documents/ihl/ihl-resources-center/archeology-report-report.pdf

155 الحاشية 55 أعلاه، الملحق 1 بالاتفاقية المرحلية، البروتوكول الخاص بالشؤون المدنية، المادة 2.

156 «دائرة آثار فلسطين، التي أسست أولا عام 1920 تحت الانتداب البريطاني. ثم أنهيت السلطة نتيجة للأحداث السياسية التي شهدها عام 1948 عندما أسست إسرائيل، بينما تولت الأردن تلك المسؤوليات بالنسبة للضفة الغربية وتولتها مصر بالنسبة لقطاع غزة.»

The Current State of Archaeology in Palestine, Hamdan Taha.

متاح على (بالانجليزية)

https://www.presentpasts.info/articles/10.5334/pp.17/print/

وتشمل واجبات وحدة الآثار، التي أعلنت عنها الإدارة المدنية الإسرائيلية، على سبيل المثال لا الحصر: "منح تراخيص للقيام بأعمال الحفريات الأثرية وإجراء استطلاعات علمية؛ القيام بأعمال حفريّات عادية وحفريات الإنقاذ في المواقع الأثريّة؛ تطوير المواقع وصيانتها وتجهيزها للزائرين؛ والتنسيق والتعاون مع السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالمواضيع الأثرية في مناطق 'أ' و'ب'."[157]

2. تشكيل الـ "حديقة"

في عام 1971، هدمت إسرائيل قرية النبي صموئيل، التي كانت مبنية حول المسجد، وما زالت السياسات والممارسات الإسرائيلية التي استهدفت القرية منذ ذلك الوقت مستمرة، إلا أنها تركز الآن في تبريراتها لما تقوم به على الموقع الأثري والحفاظ على الحديقة الوطنية.

بدأت أعمال التنقيب في الموقع الأثري من قبل وحدة الآثار في الإدارة المدنية الإسرائيلية عام 1992،[158] وتزامن ذلك مع زيادة عامة في أنشطة ضابط الأركان المكلف بالآثار في أنحاء الضفة الغربية.[159] وفي عام 1995 أعلنت إسرائيل القرية بأكملها ومحيطها، بما في ذلك الأراضي الزراعية العائدة للسكان، حديقة وطنية.[160] توقعت دراسة أن الزيادة في أعمال التنقيب خلال تلك الفترة كانت "تهدف إلى 'تعزيز' القدس اليهودية استباقاً لمفاوضات الوضع النهائي؛" وبصورة مماثلة، هدف الإعلان عن النبي صموئيل حديقة وطنية إلى خلق مزيد من "الحقائق على أرض الواقع" وإلى تحصين قبضة إسرائيل على المنطقة وخلق حلقة متصلة من المستوطنات حول القدس.[161] ويشابه هذا فكرة "الحلقة الخضراء" المحيطة بالقدس التي شجعت عليها رسالة "كوليك" سابقة الذكر.[162]

هذا ويشمل التبرير العلني لإعلان سلطة الطبيعية والحدائق الإسرائيلية، كما يرد حاليا على موقعها الإلكتروني:

> "- موقع مقدّس للهود، للمسلمين والمسيحيين
> - بقايا أثرية منذ أيام الهيكل الأول وما بعده
> - مناظر زراعية جبلية تقليدية
> - موقع أثري من أيام حرب الاستقلال"[163]

---

157 مجال الآثار، وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، متاح على http://www.cogat.mod.gov.il/ar/Judea_and_Samaria/Pages/JSArcheologySection.aspx

158 الحاشية 24 أعلاه، الصفحة 5.

159 الجدير بالملاحظة هو الزيادة الكبيرة في أنشطة ضابط الأركان بعد عام 1992: وهي متعلقة إلى حد كبير بـ «عمليات» أحادية الجانب وواسعة النطاق ميزت السياسة الإسرائيلية خلال العقد الأخير ويزيد.» انظر:
The Present Past of the Israeli-Palestinian Conflict: Israeli Archaeology in the West Bank and East Jerusalem Since 1967, Raphael Greenberg, Adi Keinan, July 2007, Tel Aviv University, p. 25 available at http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.503.8840&rep=rep1&type=pdf

160 الحاشية 24 أعلاه، الصفحة 3.

161 الحاشية 160 أعلاه، الصفحة 25.

162 الحاشية 18 أعلاه.

163 منثره النبي صموئيل، سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية، متاح على

وتركز المواد المنشورة لسلطة الطبيعية والحدائق الإسرائيلية، والمواد السياحية المتعلقة بالموقع، بصورة أساسية على أهميته الدينية، وكونه بلدة توراتية ومكان دفن صموئيل. وتقتبس النشرة التي تقدمها سلطة الطبيعية والحدائق الإسرائيلية في الموقع كثيراً من المقتطفات من الإنجيل، وتزعم أن القرية "تم تحديدها بصفتها [بلدة] 'مِتْسْبِه' التوراتية" لكن تضيف كذلك أن "النبي صموئيل مرتبطة أيضا براما[164]." ويشير والموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلي أيضاً إلى أن "التقليد يربط النبي صموئيل براما التوراتي، مكان دفن صموئيل النبي... لكن دراسات حديثة حددت النبي صموئيل على أنها 'مِتْسْبِه' التوراتية [...]."[165]

وبالنظر إلى المعلومات المتناقضة التي تقدمها السلطات الإسرائيلية نفسها، من غير المفاجئ أن تكون المزاعم الواردة مثار خلاف. وبينما يعرّف "يتسحاق ماغين"، الذي ترأس أعمال التنقيب بين حوالي عامي 1992 و2000 كضابط الأركان المكلف بالآثار في الإدارة المدنية الإسرائيلية،[166] بأنها بلدة "مِتْسْبِه" التوراتية، بينما يرى غيره من علماء الآثار أن تعريفه غير قاطع.[167] كذلك فإن ادعاء أن موقع القرية هو موقع "راما" التوراتي جرى التشكيك به، حيث أن "راما" غالبا ما ينسب إلى قرية الرام الفلسطينية.[168]

وفيما يتعلق بـ "حديقة النبي صموئيل،" تُبرز سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية أنه "منذ الحقبة البيزنطية، ربط التقليد المسيحي هذا الموقع براما، المكان الذي دُفن فيه النبي صموئيل. وهذا تقليد يقبله اليهود والمسلمون على حد سواء[169]." لكن الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية يقر بأنه: "وفقا لروايات هيرونيموس (مطلع القرن الخامس) فإن عظام صموئيل النبي جلبت من مكان دفنها في الأرض المقدسة إلى مدينة خلقيدون (في آسيا الصغرى)[170]." وتؤكد مصادر متنوعة كذلك أن الإمبراطور أركاديوس، الذي حكم من 383 إلى 395 ميلادي خلال الحقبة البيزنطية،[171] أمر بنقل العظام المزعومة لصموئيل من فلسطين.[172]

---

https://www.parks.org.il/ar/reserve-park/nebi-samuel-park/

ويشمل "أسباب الإعلان.

164 الحاشية 31 أعلاه، نشرة.

165 Nebi Samwil- Site of a Biblical Town and a Crusader Fortress, 8 September 2001, Israel Minsitry of Foreign Affairs, available at http://mfa.gov.il/MFA/IsraelExperience/History/Pages/Nebi%20Samwil%20-%20Site%20of%20a%20Biblical%20Town%20and%20a%20Crusad.aspx.

166 بدأت أعمال التنقيب هنا من عام 1992 حتى عام 2000 برئاسة الدكتور ميجن، أنظر "Nabi Samuel, BibleWalks.com" متوفر على الرابط التالي: http://www.biblewalks.com/Sites/NebiSamuel.html.

167 كتب "جيفري زورن" مناقضاً لما جاء به "ماغين" قائلًا التالي: "بالإشارة إلى ما صرح به ماغين بخصوص تل النصبة: استناداً على المعلومات الأثرية المتاحة، فإنه 'لا يوجد دليل قاطع يثبت' تعريف النبي صموئيل بأنها بلدة مِتسبِه." مِتْسْبِه مِتْسْبِه، أين أنتِ يا مِتْسْبِه ؟ 15 أب / أغسطس 2008، متاح على:

168 https://www.biblicalarchaeology.org/daily/biblical-sites-places/biblical-archaeology-places/biblical-mizpah/. See for example: Ramah, al-Ram, West-bank, Israel, Biblical Geographic, available at https://biblicalgeographic.com/tag/ramah/; Ramah, Bible Hub, available http://bibleatlas.org/ramah.htm

169 الحاشية 163 أعلاه.

170 الحاشية 165 أعلاه.

171 Arcadius, Roman Emperor, Encyclopedia Britanica, available at https://www.britannica.com/biography/Arcadius.

172 " نُقلت بقايا النبي صموئيل عام 406 إلى موقعها الجديد في مسيرة بدأت من مرقد النبي السابق في فلسطين وذلك حسب أقوال

وفي حين أنه من غير الواضح من أين نقلت عظام صموئيل المزعومة، فالدليل على ربط صموئيل بالموقع محدود إجمالا. بحسب تقرير لمنظمة "عمق شبيه" الآثارية الإسرائيلية، فإن "لم يتم العثور على بقايا من القرن الحادي العشر قبل الميلاد، عصر النبي صموئيل[173]." وأكد آخرون هذا الرأي المخالف كذلك.[174] وكما لاحظ باحثون إسرائيليون:

> "من المفارقة أن ذات الدراسات التي هدفت إلى إرساء الأسس الآثارية لإسرائيل الأولى يرجح أنها ساهمت أكثر في تدمير هذا المفهوم...يمكن القول أن المسوحات كان لها الدور الأكبر في نقد مفاهيم علم الآثار التوراتي ذاتها التي نشأت منها."[175]

الموقع، مع ذلك، يبدو أنه استخدم كمقام لصموئيل خلال الحقبة البيزنطية؛[176] وهي ممارسة يبدو أنها انقطعت خلال مطلع الحقبة الإسلامية.[177] وبرز الاهتمام بها مجدداً خلال الحقبة الصليبية،

القديس جيرومي" أنظر

The Making of Christian Communities in Late Antiquity and the Middle Age, Mark F. Williams, Anthem Press, London, P33.

انتُقدت ممارسة الاحتفاظ بمخلفات الأشخاص بشكلٍ واسع، خاصة تلك المتعلقة بصموئيل. تطرقت موسوعة ديديروت و د. أليمبيرت عام 1765 إلى ممارسة الاحتفاظ بالمخلفات في إصدارٍ لها قائلةً، "هل يمكن تصديق أنه بعد مضي 14 قرناً على وفاة صموئيل ويعد أن شهدت فلسطين العديد من الاضطرابات، يتم إيجاد قبر النبي في راما (صموئيل 26) ؟ يقالُ بأن الإمبراطور أركاديوس أمر بنقل عظام صموئيل من يهودا إلى القسطنطينية، حيث قام قسيس بلفها بقماش من حرير ووضعها داخل إناءٍ ذهبي، وتبعه سرب من الأشخاص من كافة الكنائس الذين ساروا بكل فخرٍ وسرور أمام بقايا النبي لنقله من فلسطين إلى مدينة خلقيدون وهم ينشدون تعاليم يسوع المسيح. وهذا يكشف ما آلت إليه الأمور من خداع وسذاجة، حيث أن "فيغيلانتيوس" كان محقاً بانتقاده تقديس الناس لبقايا الأشخاص. " جاوكورت، لوويس، شيفالير "الاحتفاظ بالبقايا" مشروع موسوعة ديديروت و د. أليمبيرت للترجمة التحريرية المشتركة . ترجمة مالكولم إيدين. آن آربر : إصدار ميشيغان ، مكتبة جامعة ميشيغان، 2007. على شبكة الإنترنت. متاح على:

The Encyclopedia of Diderot & d'Alembert Collaborative Translation Project. Translated by Malcolm Eden. Ann Arbor: Michigan Publishing, University of Michigan Library, 2007. Web. Available at http://hdl.handle.net/2027/spo.did2222.0000.764. Trans. of "Rélique," Encyclopédie ou Dictionnaire raisonné des sciences, des arts et des métiers, vol. 14. Paris, 1765.

173 الحاشية 24 أعلاه، الصفحة 5.

174 لم يتم إيجاد آثار تعود للعصر الحديدي الأول عند إجراء مسح لمنطقة النبي صموئيل، وكذلك الحال بعد تنفيذ آخر عمليات تنقيب. لم يُعثر على بقايا من العصر الحديدي الأول والثاني في الحقبة الفارسية التي أشير إليها وفقاً للإنجيل بفترة إزدهار مدينة متسبه". كما وجب التنويه إلى أن مؤسسة الحق كانت قد اجرت مقابلة على الهاتف مع عالم أثار كان يعمل بالموقع والذي بدوره أكد هذه الاستنتاجات وذلك بتاريخ 5 تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

Mizpah: Newly Discovered Stratum Reveals Judah's Other Capital, Jeffrey R. Zorn, September, October 1997.

انظر أيضاً إلى: "لا يمكن الجزم بارتباط الموقع بالنبي صموئيل، وذلك بالرغم من ما جاءت به الاستنتاجات الأثرية التي تمكنت من ربط الموقع بعدة حقباتٍ زمنية" أماكن مقدسة في الأرض المقدسة: منظور تارخي وديني، معهد العدالة التاريخية والمصالحة، صفحة 86، متاح على:

" http://www.ihjr.org/wp-content/uploads/2017/06/Sacred-Sites-English-version-final.pdf.

175 الحاشية 159 أعلاه، الصفحة 88.

176 يدعي باحثٌ قائلًا " كانت تمارس طقوس وثنية في الموقع وقد ترسخت أثناء الحقبة البيزنطية وقُدست لاحقاً تكريماً للنبي صموئيل." الحاشية 174 أعلاه، مواقع مقدسة في الأرض المقدسة، صفحة 87. انظر إلى: الحاشية 24 أعلاه، صفحة 7؛ الحاشية أعلاه 166.

177 يشير المقدسي ،عالم الجغرافيا من القرن العاشر، إلى مكانٍ مرتفع يبعد 4 أميال عن القدس يطلق عليه اسم "دير صموئيل" ،وذلك دون االإشارة إليه كمكان عبادة يخص ديانة معينة أو إلى وجود قبر صموئيل: ولذلك لا يزال هناك تساؤلات عن احتمالة كونه مكاناً للعبادة في ذلك الوقت أم لا." Id. صفحة 87.

عندما بنيت كنيسة على الموقع.[178] وكانت بقايا الحقبة الصليبية من بين المكتشفات الرئيسية في الموقع، بحسب منظمة "عمق شبيه"، والتي اشتملت على:

> "حصن وخندق من الحقبة الصليبية (القرن 12). خلال الحقبة المملوكية (القرن 13 - 16) والحقبة العثمانية (القرن 16 - 20) استمر الموقع في خدمة السكان المسلمين. بني هناك مسجد، وتطورت القرية حوله. وبقايا القرية الفلسطينية مبنية فوق الطبقات السابقة[179]."

ومع ذلك، تنكر السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك ضابط الأركان المكلف بالآثار، ارتباط الفلسطينيين بالمكان وتسعى إلى محوه. ويجري تنفيذ هذا الهدف وتحقيقه بإيجاد سردية دينية والتأكيد عليها، وبصورة أشد عنفاً من خلال أعمال التنقيب الإسرائيلية. إن الطريقة التي جرى بها التنقيب في النبي صموئيل والتخلص من البقايا الأحدث، لا بل تدميرها، يأتي في سياق ممارسة متبعة من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية، وصفها عالم آثار بـ"إيلاء الاهتمام بطبقات معينة في مواقع أثرية ما وإهمال أو تدمير غيرها." وتابع:

> "شهدت هذا النمط خلال مشاركتي في أعمال التنقيب لعامي 1993 و1994 في موقع النبي صموئيل، شمال القدس. في الجزء الشمالي من الموقع، جرى تجريف طبقات سميكة تعود لحوالي 1000 عام من البقايا الإسلامية للكشف عن منطقة الاسطبل من العهد الصليبي. وفي الجزء الجنوبي الشرقي من الموقع، طُبق نفس النهج. طبقات جوهرية تحتوي على طبقات تعود لألفي عام من البقايا الإسلامية والمسيحية تم تجريفها، من أجل الوصول إلى مستويات ما قبل المسيحية قبل أن تنفد ميزانية التنقيب". 180

ولا بد من التشديد على أنه حتى لو أثبت أن النبي صموئيل هي بلدة توراتية، وأن قبر صموئيل كان بالفعل موجوداً فيها، وأنه لم يعد يتم استخدام الجرافات لإخلاء الموقع، تبقى أعمال إسرائيل تمثل انتهاكاً لواجباتها كقوة احتلال.

---

178 من المهم كذلك ملاحظة أن الموقع الالكتروني لسلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية يذكر "مبنى كبير من الفترة الصّليبيّة وفيه قبر النّبيّ صموئيل،» بينما يشير الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن «الضريح التقليدي لصموئيل النبي هو القبو الصليبي.» الحاشية 163 و165 أعلاه.

179 الحاشية 24 أعلاه، الصفحة 6.

180 Palestinian Archeology: Knowledge, Awareness and Cultural Heritage, Ghattas J. Sayej, 2 Present Pasts, 58, 64 (2010), p. 61.

أشخاص يعملون في الموقع في حزيران/يونيو 2017. صورة التقطتها الحق © 2017.

3. انتهاكات القانون الدولي المتعلقة بـ"الحديقة الوطنية"

أ. الاستيلاء على الأراضي وإعلان القرية حديقة وطنية

لقد جعل قرب النبي صموئيل من القدس وتصنيفها كمنطقة "ج" عرضة لاستهداف السياسات الإسرائيلية منذ 1967. ولا تمثل حالة النبي صموئيل حادثة معزولة لعمليات الاستيلاء على الأرض بذريعة الأهمية التاريخية أو الطبيعية. حيث أن 14 بالمئة من الأرض في منطقة "ج" أعلنت حدائق وطنية من قبل إسرائيل.[181] وبشكل مماثل تحتوي القدس على "عدد كبير غير عادي من الحدائق الوطنية" بعضها "يقع في مناطق تخلو من أي اكتشافات أثرية هامة أو كنوز طبيعية[182]." وقد لاحظت الأمم المتحدة أن:

> "واصلت حكومة إسرائيل ممارساتها المتمثلة في إعلان وتنمية المواقع الأثرية والحدائق العامة كوسيلة لبسط سيطرتها على الأراضي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وفي العديد من الحالات، كانت المواقع المختارة لأغراض التنمية تقع إما على مقربة من المستوطنات القائمة، ما يمكن من توسيع الأراضي الخاضعة للسيطرة الاستيطانية، أو في مكان يسمح بجعل المناطق المحاذية الخاضعة للسيطرة الاستيطانية مناطق ذات أهمية استراتيجية[183]."

لقد لعب قرب النبي صموئيل من القدس، وموقعها الجغرافي المغري كونها تقع على أعلى قمة في منطقة القدس الكبرى، دوراً كبيراً في هذا الصدد. وكما أشرنا سابقاً، فإن أراضي سكان النبي صموئيل استهدفت من قبل إسرائيل فوراً في أعقاب بداية الاحتلال عام 1967. وحتى بعد هدم بيوتهم عام 1971، بقي السكان في القرية رغم ذلك. في نفس الوقت، بقيت كذلك نوايا الحكومة الإسرائيلية تجاه القرية، حيث أن إسرائيل لم تقم سوى بتكييف الأسلوب الذي بإمكانها من خلاله ترحيل السكان مرة أخرى (بخلق بيئة قسرية) وإيجاد رابط إقليمي من المستوطنات. وبالإعلان عن النبي صموئيل حديقة وطنية، ومصادرة الأراضي وشق طريق 436 الالتفافي الاستيطاني، أضحت الأحياء الاستيطانية مربوطة بالقدس بشكل ملموس.

وكما أشير في القسم 2.ب. التخطيط والبناء في النبي صموئيل، فإن نظام التخطيط التمييزي الإسرائيلي يهدف إلى إقامة وصيانة وتوسيع المشروع الاستيطاني غير القانوني. والسمة الرئيسية للحديقة الوطنية، أي الموقع الأثري، أخذ في انتهاك لحظر مصادرة الممتلكات الخاصة.[184]

---

181 المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير الأمين العام، 16 آذار/مارس 2017، A/HRC/34/39، الفقرة 21، متاح على https://undocs.org/ar/A/HRC/34/39

182 الحدائق الوطنيّة كأداة لحصر الأحياء الفلسطينيّة في شرقيّ القدس، بتسيلم، 16 أيلول/سبتمبر 2014، متاح على https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/national_parks

183 المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير الأمين العام، 20 كانون الثاني/يناير 2016، A/HRC/31/43، الفقرة 16.

184 المادة 46 من لائحة لاهاي.

ب. تدمير بيوت السكان في عام 1971

في آذار/مارس 1971، وصل جنود إسرائيليون إلى النبي صموئيل لهدم البيوت الواقعة في محيط المسجد. وبحسب السكان فإن الذريعة التي استخدمت هي أن البيوت كانت في حالة سيئة وشكلت خطراً عليهم. وهو ما ينكره السكان ويؤكدون كذلك على عدم وجود إشعار مسبق بالهدم وبأن تعويض رمزي فقط عرض عليهم ورفضوه.[185] ومنح السكان حداً أدنى من الوقت لجمع أمتعتهم الشخصية قبل أن تم تجريف البيوت؛ حيث أن معظم الأمتعة دفنت تحت ركام البيوت.[186]

تنص المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير." وفي تحديد إن كان التدمير ضرورياً، يجب على سلطات الاحتلال العمل بحسن نية وموازنة المزايا العسكرية مع الضرر الناجم بصورة تناسبية.[187] وتحظر لائحة لاهاي أيضا مصادرة الممتلكات الخاصة.

ونظراً لأنه لم يكن هناك لا أعمال عدائية فعلية ولا ضرورة عسكرية أخرى في آذار/مارس 1971 في النبي صموئيل لتبرير التدمير، ونظراً لأن ممتلكات السكان صودرت فعلياً، فإن أفعال إسرائيل مثلت انتهاكاً لواجباتها كسلطة احتلال. وتحدد المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة "تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية" كمخالفة جسيمة، وهي أيضاً جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.[188]

ج. أعمال التنقيب وتدمير الممتلكات الثقافية

وقعت إسرائيل وصدقت على اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954 (اتفاقية لاهاي)، وصدقت على بروتوكول لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954 (بروتوكول لاهاي الأول).[189] وكلا الصكين القانونين الدوليين يتصلان بشكل خاص بموقع الآثار في النبي صموئيل. وفي عام 1999 استحدث بروتوكول لاهاي الثاني لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (بروتوكول لاهاي الثاني)، والذي سعى إلى إيجاد حماية أكبر للممتلكات الثقافية في ضوء مراجعة لاتفاقية عام 1954 وجوانب قصور في تنفيذها.[190] وعلى الرغم من أن إسرائيل لم

185 الحاشية 62 أعلاه.

186 مقابلة مع سكان القرية بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2016.

187 الحاشية 48 أعلاه، التعليق على المادة 53.

188 المادة 8(2)(‘4’) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

189 يسعى بروتوكول لاهاي إلى منع تصدير الممتلكات الثقافية وينص على إعادة الممتلكات التي صدّرت بشكل غير قانوني. وبحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تم وضعه كصك قانوني منفصل بالنظر إلى الصعوبات لدى عدد من الحكومات في تبني الأحكام المتعلقة بإعادة الممتلكات. هذا وقد صدّقت إسرائيل على البروتوكول.

190 البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، 1999، متاح على

توقع ولم تصدق على بروتوكول لاهاي الثاني، فإنه ذو صلة لدرجة أنه يعكس أحكام القانون الدولي العرفي. وعلاوة على ذلك، استحدثت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة عام 1970، وفي عام 1986 أصدرت التوصيات بشأن المبادئ الدولية التي تنطبق على أعمال التنقيب الأثرية. ومرة أخرى، لم تقبل إسرائيل بالاتفاقية ولم تصدق عليها والتوصيات غير ملزمة، لكن هذه الصكوك تساعد في تقديم إطار عمل لتوافق دولي في الآراء حول معاملة الممتلكات الأثرية.

تنص اتفاقية لاهاي على توفير الحماية للممتلكات الثقافية، والتي تعرفها على أنها تشمل أي موقع أثري.[191] وتدعو الاتفاقية الأطراف السامية المتعاقدة إلى حماية الممتلكات الثقافية من "تعرضها للتدمير أو التلف في حالة نزاع مسلح، وبامتناعها عن أي عمل عدائي إزائها[192]." ولا يمكن تبرير هجوم على ممتلكات ثقافية إلا في حالة الضرورة العسكرية.[193] وبينما لا تحظر اتفاقية لاهاي صراحة على طرف متعاقد القيام بالتنقيب عن الآثار في إقليم محتل، يضع البروتوكول الثاني متطلبات أكثر صرامة على السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك حظر القيام بأعمال تنقيب باستثناء "الحالات التي يحتم فيها ذلك صون الممتلكات الثقافية أو تسجيلها أو الحفاظ عليها."[194] ويقضي البروتوكول الثاني بأن تُجرى أي أعمال تنقيب عن ممتلكات ثقافية "في تعاون وثيق من السلطات الوطنية المختصة للأراضي المحتلة، ما لم تحل الظروف دون ذلك."[195]

لا يوجد هناك مؤشر على أن المنطقة التاريخية في النبي صموئيل شكلت عام 1971 حاجة لتلبية ضرورة عسكرية أو بحاجة للحفاظ عليها. في الحقيقة، فإنه خلال عملية هدم البيوت، وما تلاها من تنقيب في الموقع بداية عام 1992، والذي اشتمل على تجريف طبقات من التاريخ، لم تقم قوات وسلطات الاحتلال بصون أو بتسجيل أو بالحفاظ على الممتلكات الثقافية للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.

وبالإضافة إلى القانون الدولي، فإن هدم البيوت وأعمال التنقيب في النبي صموئيل تنتهك أيضاً

---

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000130696_ara

191 "الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو الدنيوي، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية والأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة و المحفوظات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها.» المادة 1، اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954 (اتفاقية لاهاي)، متاح على (بالانجليزية)
http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13637&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html.

192 المرجع نفسه، المادة 4(1).

193 المرجع نفسه، المادة 4(1) و(2).

194 الحاشية 190 أعلاه، المادة 9(1)(ب)؛ الفقرة 32 من توصية اليونسكو حول المبادئ الدولية السارية على عمليات التنقيب عن الآثار دعت أيضا السلطات القائمة بالاحتلال إلى "الامتناع عن تنفيذ عمليات تنقيب عن الآثار في الإقليم المحتل." متاح على (بالانجليزية)
http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13062&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

195 الحاشية 190 أعلاه، المادة 9(2).

القوانين المحلية. فبحسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية وقانون الآثار الأردني فإن كل مبنى بني قبل عام 1700 وكل إضافة له يعتبر موقعاً أثرياً محمياً من الهدم.[196] وكما أشار عالم آثار عمل في الموقع في مطلع التسعينات، قامت إسرائيل بتجريف طبقات بعضها عمره 2000 عام.[197] وجرى ذلك في انتهاك واضح للقانون المحلي.

إن تدمير الممتلكات الثقافية الفلسطينية في النبي صموئيل قد يرقى إلى جريمة حرب. وأشار قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2347 (2017) إلى التدمير غير المشروع للتراث الثقافي في حالات النزاع المسلح و"محاولة حجب الجذور التاريخية ومنع التنوع الثقافي[198]." وأعاد القرار التأكيد على أن "الهجمات الخارجة على القانون الموجهة ضد المواقع والمباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، أو ضد الآثار التاريخية قد تشكل، في ظروف معينة وعملاً بالقانون الدولي، جريمة حرب وأن مرتكبي هذه الهجمات يجب تقديمهم إلى العدالة."[199]

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية أدانت للمرة الأولى متهماً في أيلول/سبتمبر 2016 لتعمده شن هجمات ضد مبان ذات طبيعة دينية وتاريخية في مالي.[200] وفي حكمها، أشارت المحكمة إلى أنه لم يكن هناك تمييز إن كان الهجوم قد تم خلال "سير الأعمال القتالية أو بعد أن سقط الهدف تحت سيطرة جماعة مسلحة[201]." القضية الأخرى الأكثر صلة بكيفية قيام إسرائيل بأعمال التنقيب في الأرض الفلسطينية المحتلة، هي أن المحكمة وجدت في "توصية [المتهم] بعدم استخدام جرافة" ظرفاً مخففا للعقوبة.[202]

د. الحق في الحياة الثقافية

إلى جانب تدمير البيوت وطبقات من التاريخ، يقوض تعامل إسرائيل مع القطع الأثرية التي عثر عليها في النبي صموئيل أي تظاهر بالعمل بحسن نية. حيث شملت القطع الأثرية التي عثر عليها خلال التنقيب في النبي صموئيل "أربعة أفران فخار مع عشرات جرار التخزين التي تحمل طبعات أختام بالعربية مع نقش 'دير صموئيل'[203]." ومع ذلك، لا يمكن تقييم النطاق الكامل للقطع الأثرية التي أزيلت من

196 دليل حقوق أصحاب الأراضي: كيف تحافظون على حقوقكم لدى اكتشاف آثار في أرضكم، عمق شبيه، 5 كانون الأول/ديسمبر 2016، متاح على
https://alt-arch.org/ar/antiquities-fact-sheet/

197 الحاشية 180 أعلاه، الصفحة 61.

198 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2347 (2017)، اعتمد بتاريخ 24 آذار/مارس 2017، S/RES/2347، الديباجة.

199 المرجع نفسه، الفقرة 4.

200 Trial Chamber VIII, The Prosecutor v. Ahmad Al Faqi Al Mahdi, 27 September 2016, ICC-01/12-01/15, available at https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2016_07244.PDF

201 المرجع نفسه، الفقرة 15.

202 المرجع نفسه، الفقرة 93.

203 The Byzantine-Islamic Transition in Palestine: An Archaeological Approach, Gideon Avni, Oxford Studies in Byzantium,

الموقع أو أين توضع كل القطع الأثرية المستخرجة من القرية. وهذا مما تتسم به ممارسات إسرائيل في الضفة الغربية، حيث أن نتائج أعمال التنقيب تبقى بقدر كبير غير منشورة.[204] وعلاوة على ذلك، لا يتم عرض قطع أثرية في الموقع علناً، ولم تلاحظ "الحق" أي إشارة تُعلم الجمهور عن موقع أو كيفية استخدام القطع الأثرية تلك. وكانت إسرائيل قد أزالت في الماضي كميات كبيرة من الممتلكات الثقافية من الأرض الفلسطينية المحتلة في مخالفة واضحة لالتزاماتها القانونية، ومن غير المؤكد إن كانت النبي صموئيل مثالاً آخر على هذه الممارسة.[205]

ومن الجدير بالذكر أن على الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف تحريم أي سرقة أو نهب أو تبديد للممتلكات الثقافية ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عند اللزوم مهما كانت أساليبها، وعدم الاستيلاء على ممتلكات ثقافية منقولة.[206] والمادة (1) من بروتوكول لاهاي تطلب بشكل محدد أن لا تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بتصدير الممتلكات الثقافية من الأقاليم المحتلة. ومرة أخرى، بالنظر إلى انعدام الشفافية فيما يتعلق بعمليات الإدارة المدنية الإسرائيلية وضابط الأركان المكلف بالآثار في الأرض الفلسطينية المحتلة، يستحيل تقييم النطاق الكامل لانتهاكات القانون الدولي المرتكبة من قبل السلطات الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه، فإن أفعال سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك حق الفلسطينيين في حياتهم الثقافية. يؤكد التعليق العام رقم (21) على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن مفهوم الحياة الثقافية هو:

> "إشارة محددة إلى الثقافة باعتبارها عملية حية، تاريخية وديناميكية ومتطورة، ذات ماض وحاضر ومستقبل... ويجب أن ينظر إلى مفهوم الثقافة لا على أنه سلسلة من المظاهر المنعزلة أو الوحدات محكمة الغلق وإنما على أنه عملية تفاعلية يعبر بموجبها الأفراد والمجتمعات، مع احتفاظهم بخصائصهم وأغراضهم، عن ثقافة الإنسانية[207]."

وعلى النقيض من ذلك، تسعى السلطات الإسرائيلية إلى العثور على "المظاهر المنعزلة" هذه في الأرض الفلسطينية المحتلة والتلاعب بها وإبرازها. وبقيامها بذلك فإن كثيراً من أعمال التنقيب الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها النبي صموئيل، أدت إلى "تدمير الموقع، ما نتج عنه من فقدان

2014, page 148.; See also Israeli Archaeological Activity in the West Bank 1967-2007 A Sourcebook, Raphael Greenberg and Adi Keinan, p.74 available at http://alt-arch.org/he/wp-content/uploads/2013/09/WBADB_sourcebook1.pdf.

204 في عام 2007 تأكد أن تقرير ضابط الأركان المكلف بالآثار حول النبي صموئيل لم ينشر. الحاشية 159 أعلاه، الصفحة 20. هذا ولم يجد البحث الذي قامت به مؤسسة الحق حتى عام 2017 أن تقرير التنقيب قد نشر.

205 Plunder, Destruction and Despoliation: An Analysis of Israel's Violations of the International Law of Cultural Property in the Occupied West Bank and Gaza Strip, Al-Haq, 1997, page 54, available at http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/plunder-destruction-and-despoliation.

206 المادة 4(3) من اتفاقية لاهاي.

207 الحاشية 98 أعلاه، الفقرات 12-11.

للسياق[208] ."ومن المأساوي أنه من المستحيل للفلسطينيين والسلطات الفلسطينية معرفة مستوى الخسارة التي تكبدها تراثهم الثقافي نظراً لعدم وجود إشراف على أنشطة ضابط الأركان المكلف بالآثار،[209] ولعدم إبلاغهم من جهة ضابط الأركان المكلف بالآثار، ولحقيقة أن مواقع أثرية لا تحصى في الأرض الفلسطينية المحتلة محظور على الفلسطينيين دخولها بسبب موقعها 'وراء' جدار الضم و/أو داخل مستوطنات إسرائيلية.

وبالنظر إلى خطورة الموقف، الذي يتضمن تخريب وتدمير التراث الثقافي غير المنقول ولدرجة فقدان التراث الثقافي المنقول، أكد أحد المؤلفين أنه إن لم تتم معالجة الأمر فإن "الدولة الفلسطينية الناشئة والشعب الفلسطيني سيخسرون رابطاً مهماً بتاريخهم وتراثهم، وسوف، يجردون من السياق التاريخي والتعلق بمواقعهم، على خلاف دول أخرى ذات سيادة[210] ."

208 الحاشية 154 أعلاه، الصفحة 18.

209 "عمليا، مع ذلك، فإن هناك بقع فارغة عديدة ومناطق رمادية أخلاقيا في نشاط إسرائيل الآثاري في الضفة الغربية تجب ملاحظته: لا توجد رقابة عامة على أنشطة ضابط الأركان، ولا أي تقرير عادي حول عمليات التنقيب الكثيرة التي تجريها وحدته." الحاشية 159 أعلاه، الصفحة 43.

210 Repatriating Palestinian Patrimony: An Overview of Palestinian Preparations for Negotiations on Archaeology; Gabriel Fahel, available at https://www.presentpasts.info/articles/10.5334/pp.19/.

الخلاصة

تجسد النبي صموئيل أهمية الروايات بالنسبة لمشروع إسرائيل الاستيطاني الاستعماري، ومدى أن حقيقة الوضع لا يمكن فقط حجبها بسهولة، بل أيضا تعمد إغفالها. مباشرة بعد بداية الاحتلال عام 1967، بدأ مسؤولون إسرائيليون التخطيط للاستيلاء على النبي صموئيل. ومعتبرين إياها عقارا استراتيجيا، كما أظهرت مراسلات خلت من أي إشارة إلى روابط دينية بالمنطقة، ظهر أن الهاجس الأساسي كان كيفية استخدام الأرض - كمستوطنة حضرية أو حديقة. ونُظر إلى الفلسطينيين القاطنين هناك على أنهم مجرد شيء عرضي، سيتم تفريغ المنطقة منهم بطريقة أو بأخرى.

ومنذ عام 1967، واصلت إسرائيل تكييف وتنفيذ مجموعة متنوعة من الأساليب لضمان هذا الترحيل، بما في ذلك: تدمير بيوت السكان في عام 1971؛ ونظام تخطيط تمييزي مهد له تصنيف القرية ضمن منطقة "ج" وكحديقة وطنية، وهو ما يمنع فعليا القيام بأي نوع من البناء؛ وإقامة جدار الضم بدءا من عام 2005، ما عزل السكان عن بقية أجزاء الضفة الغربية. وعليه فقد تضررت كل مناحي حياة السكان. وفي المجمل فإن بيئة قسرية قد خُلقت وأدت إلى ترحيل الفلسطينيين من النبي صموئيل وعلى الأرجح أنها ستستمر في هذا الاتجاه.

إن واقع مجرد وجود القرية ومعاملة الفلسطينيين هناك، مخفي أمام أعيننا، تغطيه الرواية الإسرائيلية حول قيمة الموقع كمكان دفن صموئيل وكحديقة وطنية بمشاهد جذابة للقدس. وتتكرر الممارسات المماثلة في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بإعطاء إسرائيل الأولوية، بما في ذلك من خلال أعمال التنقيب، لحكاية واحدة أو فترة تاريخية معينة لترسيخ روايتها الخاصة، في الوقت الذي تتجاهل فيه السياق الأوسع.[211] وبقيامها بذلك، ترمي إسرائيل إلى الفصل بشكل متزامن بين الفلسطينيين والأرض،[212] في الوقت الذي تُبرز فيه تقاليد مزعومة على حساب الواقع. لكن وكما أن المعاملة التي يخضع لها سكان النبي صموئيل تظهر بوضوح إن ابتعدنا قليلا عن المسار المخصص للموقع "الأثري"، تظهر كذلك المعلومات المتناقضة عن "الحديقة الوطنية" التي تقدمها السلطات الإسرائيلية.

ومجدداً، وبصرف النظر عن الواقع السائد، فإن إسرائيل بسيطرتها الفعلية تتحكم أيضاً في كيفية تصوير الأرض والنظر إليها بصورة عامة: النبي صموئيل بصفتها "حديقة وطنية إسرائيلية" وليست قرية فلسطينية استهدفتها تاريخيا السياسات الاستعمارية الإسرائيلية، تبقى مثالا رئيسيا على ذلك. ورغم توثيق وشجب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ودول ثالثة، لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي فيما يتعلق بالنبي صموئيل، إلا أنه لم تتم محاسبة السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك ضابط الأركان المكلف بالآثار. وفي المحصلة فإن النبي صموئيل صورة مصغرة عن الاحتلال الإسرائيلي عموماً، لكنها أيضاً معبرة عن عزيمة الفلسطينيين. وكما قال رئيس مجلس قروي النبي صموئيل، "نعيش تحت الاحتلال منذ سبعين عاماً. سنبقى مهما كانت الظروف[213]."

---

211 مقابلات مع عالم الآثار الفلسطيني غطاس صايج، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ونائب الوزير السابق في وزارة السياحة، حمدان طه، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

212 إحدى الدراسات أشارت إلى أن «مواقع قليلة جرى التنقيب فيها بنية دراسة البقايا الإسلامية، لكن الأخيرة بارزة في الطبقات الأحدث في كثير من المواقع.» الحاشية 159 أعلاه، الصفحة 28.

213 الحاشية 66 أعلاه.

التوصيات

في ضوء ما ورد أعلاه، تطالب مؤسسة الحق إسرائيل بـ:

- التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانوني الدولي الإنساني؛
- تفكيك كل المستوطنات وجدار الضم في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقديم تعويضات لجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين لحقت بهم أضرار بسبب إقامة الجدار، تماشياً مع الرأي الاستشاري للمحكمة الجنائية الدولية الصادر عام 2004؛
- تقديم قائمة علنية بصورة فورية بكل المواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة التي أجرت فيها إسرائيل أعمال تنقيب منذ عام 1967، وبالقطع الأثرية التي أزيلت من هذه المواقع، وبمكان وجود هذه القطع الأثرية حالياً؛ و
- إنهاء احتلالها طويل الأمد للأرض الفلسطينية.

للمجتمع الدولي دور هام ليقوم به في ضمان إيفاء إسرائيل بواجباتها كسلطة احتلال. وبناء عليه، على الدول:

- حظر الخدمات السياحية، بما في ذلك الحج، إلى المواقع الاستيطانية الإسرائيلية؛
- الامتناع عن الحصول على أي قطع أثرية من الأرض الفلسطينية المحتلة، إن كان ذلك بشكل مؤقت أو دائم. وعند وجود مثل هذه القطع الأثرية بالفعل في متاحف أو معاهد خاصة، بسبب نقلها غير المشروع من قبل إسرائيل، على الدول اتخاذ إجراء لإعادتها إلى السلطات الفلسطينية المعنية؛
- أن تتعاون بشكل كامل مع الدراسة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية؛ و
- أن تتخذ جميع التدابير لضمان الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي.

وتوصي مؤسسة الحق كذلك بأن تقوم دولة فلسطين بـ:

- دعم المجتمعات المحلية الضعيفة في منطقة "ج"، بما في ذلك النبي صموئيل، بكل السبل الممكنة؛
- ضمان أن لا تكرس أعمال التنقيب في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي هي تحت سيطرة السلطات الفلسطينية، الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية؛ و
- اتخاذ جميع التدابير الممكنة للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

READ ALSO...

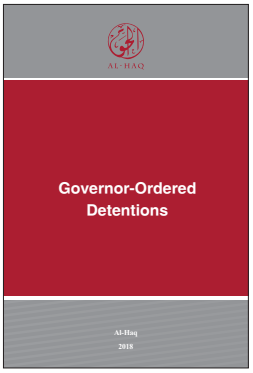
AL-HAQ
Governor-Ordered Detentions
Al-Haq
2018

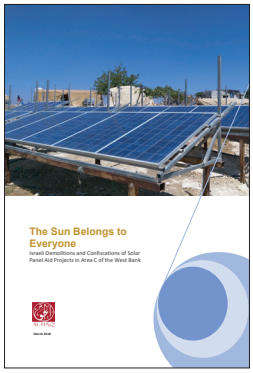
The Sun Belongs to Everyone
Israeli Demolitions and Confiscations of Solar Panel Aid Projects in Area C of the West Bank

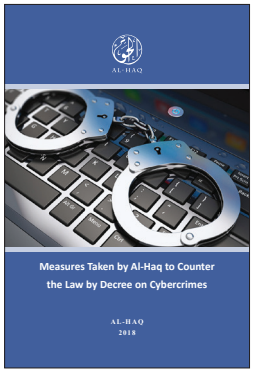
AL-HAQ
Measures Taken by Al-Haq to Counter the Law by Decree on Cybercrimes
AL-HAQ
2018

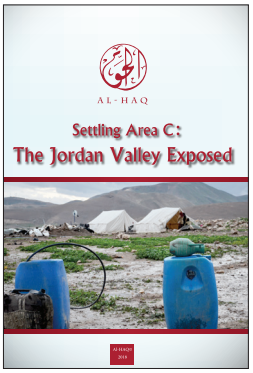
AL-HAQ
Settling Area C:
The Jordan Valley Exposed

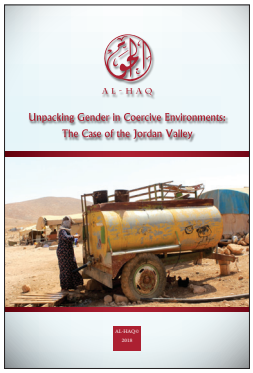
AL-HAQ
Unpacking Gender in Coercive Environments:
The Case of the Jordan Valley

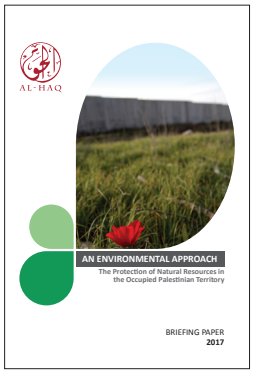
AL-HAQ
AN ENVIRONMENTAL APPROACH
The Protection of Natural Resources in the Occupied Palestinian Territory
BRIEFING PAPER
2017

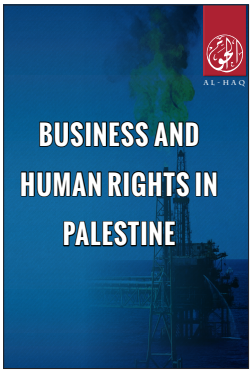
AL-HAQ
BUSINESS AND HUMAN RIGHTS IN PALESTINE

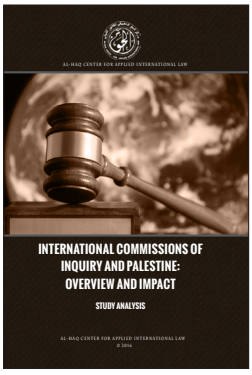
AL-HAQ CENTER FOR APPLIED INTERNATIONAL LAW
INTERNATIONAL COMMISSIONS OF INQUIRY AND PALESTINE:
OVERVIEW AND IMPACT
STUDY ANALYSIS

ملاحظات:

ملاحظات:

ملاحظات:

ملاحظات:

ملاحظات: